المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تجاه المنطقة العربية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية

من اعداد الطالب:

– درويش حمي العيد

اشراف الأستاذ:

قلاع الضروس سمير

السنة الجامعية 2018/2017

شكـــــر وعرفـــــــان

الحمد لله الذي وفقني في عملي هذا الذي لم يرى النور الا بفضله تعالى وبفضل مساعدة كل من يملك روحا صالحة.

ومن باب قول الحبيب صلى الله عليه وسلم: " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** " رواه احمد والترمذي.

فأتقدم بأخلص وأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان الى استاذي المشرف الأستاذ الفاضل " **قلاع الضروس سمير**"

الذي شرفني بقبوله الاشراف على مذكرتي والذي لم يبخل على بنصحه وارشاداته القيمة التي أثرت هذا العمل، رغم

كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي، والى كل أساتذة قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالمركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت.

شكرا جزيلا

إهـــــــــداء

اهدي بحثي هذا الى والدي العزيزين امد الله في عمرهما وإخوتي

كما أهديه الى كل اساتذتي بقسم العلوم السياسية

و الى

أصدقائي ورفاقي و كل من يعرفني في الحياة أينما حلوا وارتحلوا

و الى

زملائي الذين شاركوني متعة الدراسة في قسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي الونشريسي بتسمسيلت.

ملخص

تمتاز المنطقة العربية بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق تتركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها بل أن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض أي من مصالحها للتهديد.

ولا شك أن التوجهات الجديدة تجاه المنطقة العربية لم تكن وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 بل إن الولايات المتحدة الأمريكية لها استراتيجية محكمة اتجاه المنطقة تبلورت بصورة واضحة منذ بدأ مرحلة الحرب الباردة ولكن شكلت أحداث 11 سبتمبر علامة، على الساحة العالمية وفي حقل العلاقات الدولية بالذات، دفعت بصانع القرار الأمريكي الى اعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والإعلان عن استراتيجية جديدة قوامها ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

وبالرغم من ارتكاز الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية على مجموعة من الثوابت تتمثل بالتحكم بالنفط والسيطرة عليه والحفاظ على أمن إسرائيل وحماية المصالح الأمريكية الأخرى، إلا أن عالم ما بعد 11 سبتمبر قد أفرز أهداف أمريكية جديدة في المنطقة، مثل ما أدى إلى تغيير وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية نحو الاستخدام المباشر للقوة العسكرية لحماية هذه الأهداف والحفاظ عليها أو لتحقيق أهداف جديدة أصبحت من صميم هذه الاستراتيجية في المنطقة.

ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال دراسة آثار أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 على المنطقة العربية، والفرصة التي أتيحت للولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم العربي في الألفية الجديدة.

المقدمـــــــة

مقـدمة:

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول ، و تقوم السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، باعتبار أن السياسية الداخلية لأي دولة هي امتداد للسياسة الخارجية التي تعتمد على مدى توفر الأمن من خلال الديمقراطية، حرية الرأي والتعبير، وحماية حقوق الانسان، وتعزيز الاستقرار وتحقيق السلام، كل هذه العوامل تساعد على وجود سياسة خارجية فاعلة وقوية في النظام العالمي.

وتُعبر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالميّة، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

فالسياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.

حيث إن الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى، و امتلاكها لقوة عسكرية و تكنولوجية جد متطورة تستخدمها في حالة اي تهديد لأمنها القومي و مصالحها الاستراتيجية للخطر، ، اضافة الى تحالفها الاستراتيجي مع الدول الأوروبية، كل هذا جعل من سياستها الخارجية ذات تأثير على التفاعلات التي تحدث في النظام العالمي، و

ساعد في ذلك اعتمادها على مبدأين أساسيين هما : نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ، و من هذا شهدت السياسة الامريكية تطورات ، و كسبت نفوذ العالم خاصة بعد زوال القطبية الثنائية و انفرادها بالزعامة الدولية.

وفي هذا الإطار تكتسب دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 اتجاه المنطقة العربية أهمية قصوى في الدراسات الاكاديمية، باعتبار الولايات المتحدة الامريكية الدولة المسيطرة على مختلف التفاعلات والتحولات السياسية الدولية، وذلك من خلال تناول الجانب الأمني لسياستها الخارجية تحديدا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

شكل الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، كما يعتبر بداية مرحلة تاريخية بالنسبة للعلاقات الدولية التي شغلت الرأي العام العالمي، فمنذ ان أعلن تنظيم القاعدة مسئوليته عن الأحداث، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات عدائية ضد مجموعة من الدول ، حيث أدت بصانع القرار الأمريكي الى إعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الامريكية، اين خلص التقرير العسكري السنوي الذي أصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الى ان الهجمات الإرهابية التي استهدفت مركز التجارة العالمي و مبنى وزارة الدفاع الامريكية، قد غير بشكل مفاجئ المشهد الاستراتيجي العالمي، بما في ذلك مفهوم التهديد و الهدف من إقامة التحالفات الدولية و تشكيلتها و كذلك طريقة عمل الدبلوماسية الدولية .

حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية عقب هذه الأحداث، التي بدأت مع إعلانها الحرب على الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاها، وباعتباره الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الامريكية، مما يعني ان الإدارة الامريكية وضعت هدف الحرب ضد الإرهاب في نفس المكانة التي كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية في فترة الحرب الباردة.

وأعلن الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج ولكر بوش** للمواطنين الأمريكيين أن الولايات المتحدة تواجه أول حرب في القرن الحادي والعشرين، وأدت هذه التغييرات لحرب على أفغانستان وسقوط نظام حكم طالبان، والحرب على العراق، وإسقاط نظام **صدام حسين**.

أصبحت لمكافحة الإرهاب أولوية في السياسة الأمريكية، هذا إلى جانب عودة الإدارة الأمريكية إلى التدخل في الأزمات المختلفة في العالم وتزايد ارتباطها بالحلفاء، كما بدأت الولايات المتحدة في مراجعة سياستها تجاه الشرق الأوسط، فهذه الاحداث مثلت النهاية الزمنية للمرحلة الانتقالية التي شهدها النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفياتي.

ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال دراسة تأثير أحداث الحادي 2001/09/11 على السياسة الخارجية الأمريكية، والفرصة التي أتيحت للولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة في الالفية الجديدة.

الإشكالية:

اعتمادا على ما سبق، تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية التالية:

ما هي العوامل التي أدت إلى تغير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر تجاه المنطقة العربية؟

من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآثار وتداعيات أحداث الحادي عشر سبتمبر على العالم العربي ؟

- هل يمكن اعتبار أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وسيلة لتحقيق استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم العربي؟
- ما هي الاستراتيجية الأمريكية المعتمدة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وكيف استطاعت تطبيقها في المنطقة العربية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، وعلى هذه التساؤلات المطروحة للبحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- آثار وتداعيات 11 سبتمبر 2001 على العالم العربي، هو زيادة الهيمنة والقوة والتوسع الأمريكي تجاه المناطق الاستراتيجية.
- أحداث 11 سبتمبر 2001 وسيلة استراتيجية ومحفز هام للولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار هيمنتها في العالم العربي.
- كلما زاد الخطاب الأمني الأمريكي في تحقيق الديمقراطية ومكافحة الإرهاب كلما زاد تطبيقها بشكل واسع في المنطقة العربية.

مجال الدراسة:

أولا الإطار الزمني:

تسعى الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل و دراسة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، تم التركيز على مرحلة ما بعد أحداث 2001/09/11، وبالتحديد خلال حكم الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن 2001-2009 ، لما شهده هذا التاريخ من تحولات في توجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية، حيث أعلن خلالها الحرب على الإرهاب و محاربة الدول التي ترعاها إضافة إلى غزو العراق.

ثانيا الإطار المكاني:

إن الدراسة تتمحور حول البحث في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تجاه العالم العربي، فهذا يعني أن الإطار المكاني يتمحور حول:

الوطن العربي (ويعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي) يمتد الوطن العربي بين قارتي أفريقيا وآسيا، فهو يشغل الجزء الشمالي من قارة أفريقيا المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والهندي، بينما يشغل قسمه الآسيوي الجزء الجنوبي الغربي من القارة.

والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعد الدولة الثالثة في العالم، بعد كل من روسيا و كندا، تقع الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الجنوبي من قارة أمريكا الشمالية، وتطل على المحيط الأطلسي الشمالي، شرقا، والمحيط الهادي الشمالي، غربا، بين كندا والمكسيك

الأهداف العلمية والعملية:

تكتسب الدراسة قيمتها العلمية من خلال توضيح مفهوم الأمن وعلاقته بالسياسة الخارجية، ومدى تأثير الأمن على السياسة الخارجية الأمريكية، وما تسعى اليه في مواجهة التهديدات الأمنية.

اما بالنسبة للأهداف العملية فيعتبر هذا العمل من ضمن الدراسات التي تمد الباحث وتزوده بمختلف المعلومات التي تزيد من مستواه المعرفي.

منهجية الدراسة:

لمعرفة تأثير أحداث 09/11 على الأمن القومي الأمريكي، تقتضي الدراسة الاستعانة بمجموعة من مناهج بحث مختلفة والتي نجد منها:

- ✓ **المنهج التاريخي**: لدراسة واقع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، والعالم العربي، ومجريات التفجيرات و تأثيرها على المنطقة العربية.
- ✓ **المنهج التفسيري التحليلي:** يساعد على شرح وتحليل هجمات 11 سبتمبر2001 على الولايات المتحدة الامريكية، التي تعتبر بداية مرحلة جديدة في النظام العالمي.
- ✓ **المنهج الوصفي**: الذي يقوم على تناول المعلومات بما يخدم الدراسة و العمل على تحديد المتغيرات الإقليمية و الدولية، من خلال تناول العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** يقوم منهج دراسة الحالة على دراسة وحدة واحدة تتشابه الي حد كبير وجمع المعلومات من تلك الظاهرة ويمكن استخدام منهج دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية ويمكن تعميم نتائج الحالة على حالات أخرى متشابهة لابد من التأكيد على دراسة جوانب أساسية في دراسة الحالة وهي:

1. تستخدم لاختبار فرضية أو مجموعة فرضيات.
2. من الضروري التأكد من وجود تشابه بين الحالة والحالات الأخرى في حالة تعميم النتائج.
3. التأكيد على الموضوعية والابتعاد عن الذاتية.

صعوبات البحث:

ان أي عمل لا يخل من الأخطاء والنقائص، ونشير الى ان المشاكل التي صادفتنا في هذا البحث هي قلة المراجع على مستوى المركز الجامعي، وعلى مستوى الولاية، وقلة خبرتنا في انجاز البحوث من هذا النوع حيث تعودنا على البحوث القصيرة، والمنهجية البسيطة.

مهما حاولنا الإلمام تبقى مسائل أخرى جديرة بالاهتمام، إضافة إلى إن التطورات و التفاعلات مستمرة، مما يصعب ذكرها و التطرق إليها جميعا.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب من بينها، توضيح الآثار التي أحدثتها أحداث 2001 /09/11 على السياسة الأمريكية وأمنها القومي، إضافة الى توجهات السياسة الأمريكية لمواجهة التهديدات الأمنية، إضافة الى معرفة مستقبل الاستراتيجية الأمريكية والآليات المعتمدة لمواجهة التهديدات منها السياسية، الاقتصادية والعسكرية.

الدراسات السابقة:

موضوع السياسة الخارجية الأمريكية، والتوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتأثيرها على الأمن القومي الأمريكي ليس بالموضوع الجديد، فقد تم التطرق اليه من قبل الكثير من الباحثين والأكاديميين ونجد من ضمن هذه الدراسات:

- دراسة دكتور شاهر إسماعيل والذي تطرق الى تحليل أثر احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما نتج عنه من إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والإجراءات المتبعة لحماية الأمن القومي الأمريكي؛
- دراسة كل من الأستاذ محمد السيد سليم والدكتور ياسين العيشاوي من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات صنع القرار بالمشاركة والتأثير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في النظام العالمي؛
- دراسة الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة والأستاذ سعد شاكر شبلي من خلال التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، كظاهرة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول رئيسية، حيث كان الفصل الأول منها عبارة عن تأطير نظري وقراءة مفاهيمية للسياسة الخارجية والامن في العلاقات الدولية، وقد تضمن ثلاث مباحث، تناول

المبحث الأول قراءة مفاهيمية للسياسة الخارجية، اما المبحث الثاني فتناول الأمن بين تعدد التعاريف وتطور المفاهيم، اما المبحث الثالث فيتناول قراءة الامن والسياسة الخارجية قراءة في العلاقة والتأثير.

والفصل الثاني، الذي عنوناه البعد الأمني للسياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 2001/09/11، يضم ثلاثة مباحث، تناول الأول منها مكانة الامن في النظام السياسي الأمريكي، والمبحث الثاني حاولنا التطرق فيه الى هياكل وأجهزة صنع السياسة الأمنية في الإدارة الامريكية، والمبحث الثالث تطرقنا فيه الى العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية بعد 2001.

اما الفصل الثالث والاخير، المعنون بالتوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد أحداث 09/11، والذي يضم ثلاث مباحث، الأول يتضمن غزو العراق 2003 وخطاب مكافحة الإرهاب، والمبحث الثاني تضمن فيه الخطاب الأمريكي وغايته في القضاء على الإسلام السياسي، اما المبحث الثالث فتضمن آثار وانعكاسات التوجهات الأمريكي في المنطقة العربية.

الفصل الأول

تأطير نظري وقراءة مفاهيمية للسياسة الخارجية والأمن في العلاقات الدولية

الفصل الاول: تأطير نظري وقراءة مفاهيمية للسياسة الخارجية والأمن في العلاقات الدولية

قد اختلف علماء السياسة والاستراتيجية حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية و الأمن بشكله الدقيق في العلاقات الدولية و العلاقة بينهما، ومع انقسام العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الاهتمام بالدراسات الأمنية التي ركزت على حماية الأمن القومي الأمريكي من "الخطر الشيوعي"، وما يشكّله هذا الخطر من تهديد للقيم وللأمن القومي، وبرزت كتابات عديدة تعد من أهم الدراسات الأمنية، مثل دراسات برنارد برودي Bernard Brodie، وروبرت اوسغود Robert Endicott Osgood، وتوماس شيلنج Thomas Schelling وآخرين "[1]، وعليه سيتم ابراز السياسة الخارجية والأمن في ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: السياسة الخارجية قراءة مفاهيمية

المبحث الثاني: الأمن مفهومه وتطوره

المبحث الثالث: الأمن والسياسة الخارجية: قراءة في العلاقة والتأثير

[1] مروان محمد حج محمد، "الامن في العلاقات الدولية "، في: http://political-encyclopedia.org/dictionary، (2018/03/20).

المبحث الأول: السياسة الخارجية قراءة مفاهيمية

يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، فهي تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية، سواء كان ذلك إيجابيا أو سلبيا، وهو ما سنحاول معالجته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهميتها

أ. تعريف السياسة الخارجية:

لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك العديد من التعاريف المختلفة للسياسة الخارجية، لخصنا بعضها:

يعرف الدكتور "**عامر مصباح**" السياسة الخارجية بأنها:" مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية الى تحقيق اهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة".[1]

كما يعرفها الدكتور **بلانودا ولتون** بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية ".[2]

ويعرفها الأستاذ الدكتور "**أحمد النعيمي**" في كتابه بعنوان "**السياسة الخارجية**" على انها: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى" وفي تعريف آخر "انها تعبر عن مجموعة اجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات الدولة مع الدول الأخرى".[1]

[1] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008)، ص.21.

[2] محمد عبد العظيم شيمي، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية (مصر: المكتب العربي للمعارف،2015)، ص.3.

اما تعريف "**روزنو James Rosenau**": الذي يراه البعض أكثر شمولا فهو يعرف السياسة الخارجية على انها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار او تغيير في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.

والدكتور **محمد السيد سليم** فانه يعرف السياسة الخارجية: " بانها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي".

إن صنع السياسة الخارجية هو محصلة للمتغيرات الموضوعية والنفسية، والكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية، بتفاعل العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة في إطار عملية تحديد الأهداف وأدوات تحقيقها في المجال الخارجي.

ذهب الى القول بان السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تترجم الى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية.[2]

ب. **أهمية السياسة الخارجية:**

تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق اهداف السياسة العامة، فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، حيث تختلف من وحدة دولية الى أخرى، اذ تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وبصفة عامة فالسياسة الخارجية تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات الاتية:

[1] احمد النعيمي، السياسة الخارجية (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2011)، ص.19.

[2] مرجع نفسه، ص.7.

- ✓ الوظيفة التنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية لدولة في إضافة مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، تدفع بالأخرى الى التنافس لإعطائها المساندات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة؛
- ✓ تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، كاتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز؛
- ✓ تامين المصالح الخارجية، كالدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الامريكية من خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الامريكية في الخارج؛
- ✓ تحقيق التكامل القومي او الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية الى التركيز على العدو الخارجي او افتعال مشكلة دولية مما يؤدي الى التفاف افراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي؛
- ✓ إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها او مستوى تطورها الحضاري، كالدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي[1]؛
- ✓ ان تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية الدولية على السلطة الداخلية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية بمجموعة من المحددات، و التي تمثل مجموعة العوامل و الظروف المؤثرة و الموجهة لها، فقد تكون المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها، او تمنح لها مجال و حرية للتصرف عند توفرها، و في نفس الوقت فان المحددات هي التي تساهم في رسم معالم و حدود مركز الدولة و وظيفتها في النظام الدولي، فصنع السياسة الخارجية عملية معقدة، لذا يتعين علينا دراسة المتغيرات المستقلة المسؤولة عن المتغيرات التابعة

[1] السيد السليم، مرجع سابق، ص.80.

المتمثلة في السياسة الخارجية، وللفهم أكثر قمنا بتقسيم محددات السياسة الخارجية الى محددات داخلية وخارجية، وهو ما سيتم في هذا المطلب بشيء من التفصيل.

أ- **محددات الداخلية:** وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة، ويعرفها "**سنايدر**" بانها:" مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، الا ان هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم"[1] ، وتشمل على نوعين من المحددات وهي:

أولا المحددات الداخلية المادية: وأهمها المحدد الجغرافي، الاقتصادي والعسكري.

1- **العامل الجغرافي:** من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف الي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[2]

فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي لسياسة الدولة الخارجية، كما انه يحدد ماهية التهديدات الموجهة الى امن الدولة ، و قد حدد باحثو الجغرافيا السياسة عدة اشكال محددة لتأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية منها: المجال الجغرافي ، مواقع المرور الدولي، المواقع المطلة على البحار و الجزر ، بحيث اذا كانت الدولة قوية يكون الموقع الجزري دافعا لتكوين قوة بحرية ضخمة، و توجيه السياسة الخارجية كحماية المداخل الطبيعية لتلك الجزر، في حالات أخرى قد يكون الموقع الجزري دافعا لتدخل القوى الكبرى للاستفادة من الموقع الجزري الاستراتيجي اذا كانت دولة ضعيفة.

فمنظرو الجغرافيا السياسية يهتمون بثلاث سمات للأراضي التي تشغلها الدول، وهي مساحة او حجم هذه الأراضي، تضاريسها وموقعها الجغرافي.[1]

[1] النعيمي، مرجع سابق، ص.199.

[2] محمد نصر مهنا، علم السياسة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص.523.

باعتبار ان الاتساع في حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان، وكذلك يعطيها تنوعا في مواردها الطبيعية، كما ان الاتساع مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوة الدولة، إضافة الى ان حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إعطائها بعض المزايا العسكرية، وذلك بمنحها عمقا دفاعيا يمكنها من التراجع والتقهقر مما يساعد على استدراج القوات المهاجمة وتشتيتها وافنائها.

كما أن الاتساع الجغرافي يصبح مشكلة حين تصعب السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض مع ازدياد كثافتها السكانية، ولنا ان نتصور مثلا: صعوبة احتلال الصين او الولايات المتحدة والسيطرة عليها.[2]

في بحثنا سنركز على المساحة والموقع الجغرافي للدولة، نظرا للتحولات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة. فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية وقوتها من عدة نواحي فاتساع المساحة قد يوفر إمكانيات للدفاع في العمق ضد العدو الخارجي، ولكنه في الوقت ذاته قد يخلق مشكلات دفاعية أخرى وبالذات في حالة الدول المترامية الأطراف، فضيق مساحة إسرائيل كان من العوامل التي دفعتها الى خوض المعارك مع العرب خارج أراضيها نظرا لعدم توافر إمكانية الدفاع في العمق، ولكن الاتساع الشديد للمساحة خاصة مع عدم توافر الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية كما حدث للدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.[3]

ومن ناحية أخرى يؤثر حجم الدولة موضوعيا وذاتيا على نظامها السياسي فموضوعيا تؤثر الكمية والنوعية وما يتوفر في الدولة من مصادر بشرية او غير بشرية في مدى قدرة النظام على انجاز مهامه، اما ذاتيا فتأثير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على إدراك صانع القرار لأهميتها وإثر ذلك في حركته اللاحقة.

---

[1] لويزة ايت حمادوش، الإسلام السياسي وادارته في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة الماجستير منشورة (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية ولاعلام،2002)، ص.57.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط 4، 1985)، ص.175.

[3] النعيمي، مرجع سابق، ص.203.

ان اتساع المساحة يرتب جملة من المزايا سكانية واقتصادية وعسكرية ويساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان ويمنح الدولة وفرة وتنوعا في المصادر.

2- **العامل الاقتصادي**: للاقتصاد أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، ولصانع القرار في السياسة الخارجية، فالمحدد الاقتصادي له أهمية بالغة ودور كبير في تحديد قوة الدولة، فالقوى الكبر في تصرفاتها تختلف عن القوى الصغرى، حيث اثبتت العديد من الدراسات ان الدول التي لها قدر أكبر من مكونات القوة ن تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية.

حيث ان القوة الاقتصادية هي العامل الأساسي، الذي ترتكز عليه عوامل أخرى من عوامل قوة الدولة، وتقاس القوة الاقتصادية لأي دولة بناءا على:

- ✓ الموارد الاقتصادية (مصادر الطاقة، الموارد النووية، الزراعة...الخ)؛
- ✓ مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، من حيث التقدم التكنولوجي والقوة الصناعية؛

فالمحدد الاقتصادي يساهم بشكل كبير في بلورة وتنفيذ مخططات السياسة الخارجية، الذي من خلاله تطمح الدولة لجعل نفسها قوة كبرى لها صوتها المسموع، ووزنها في النظام الدولي.

3- **العامل العسكري**: يعتبر المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، نظرا لإدراك صانع القرار ان أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة[1]، لأنه عنصر مهم يعتمد عليه لتأمين مصالح الدولة واقليمها، في أوقات السلم او الحرب، بحيث تستخدمه الدولة كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول، وتعد القوة العسكرية للدولة من اهم الأساليب المتممة للدبلوماسية[2] ، فالتطور العسكري هو المظهر الرئيسي لقوة الدولة، حيث يعتبر ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

[1] مصباح، مرجع سابق، ص.109.

[2] النعيمي، مرجع سابق، ص.255.

ثانيا المحددات الداخلية المعنوية: والتي يمكن حصرها في محددين رئيسيين هما:

1- **الراي العام و الأحزاب السياسية:** يعتبر الراي العام احد الموارد او الضوابط التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية و ذلك طبقا لقوة الراي العام و طبيعة النظام السياسي و نوعية القضية المثارة، و يتميز اهتمام الراي العام بالسياسة الخارجية بالتقلب الشديد فهو يزداد الى حد كبير في فترات الازمات الدولية و لكنه يقل كثيرا في الفترات العادية، بالإضافة الى التأثير العام نجد تأثير الأحزاب السياسية الخارجية، و ذلك من خلال طبيعة النظام السياسي التي تأثر بشكل او اخر على صنع القرار في السياسة الخارجية.[1]

فسواء تحملت الأحزاب السياسية مسؤولية صنع السياسة الخارجية، ام أسهمت في اعدادها ام ذهبت للمعارضة فأنها ترتبط وفي اغلب الأحوال بقضايا السياسة الخارجية، وذلك لأهميتها وموقعها في سلم الأولويات هذه الأحزاب، ويظهر ذلك من كون السياسة الخارجية هي أحد الأساليب الدافعة الى التكاثف والتنافر الداخلي للحزب حسب اتفاق الآراء او اختلافها وان السياسة الخارجية هي احدى الأدوات المهمة المستخدمة من قبل الحزب والدول البرلمانية لكسب التأييد اثناء الانتخابات العامة.

2- **جماعات الضغط:** تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات:

- ✓ المشاركة المباشرة في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم وجهات النظر والمشاركة في اتخاذ القرار النهائي في الأمور المتعلقة بمصالحها.
- ✓ تلعب دور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين، وذلك من خلال تعبيرها عن مصالح محددة وذلك بالاتصال مع صانعي السياسة الخارجية.[2]

[1] السيد السليم، مرجع سابق، ص.241.

[2] صبري مقلد، مرجع سابق، ص.177.

✓ توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في الساسة الخارجية من خلال مصادر القوة الاقتصادي، السياسة العسكرية التي تمتلك جزءا منها في المجتمع.

ب– المحددات الخارجية:

ان النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على محددات الداخلية التي تؤثر في السياسة الخارجية، إضافة ان الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فأنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية، سنركز على المحددات الخارجية الأهم والتي تتمثل في:

1- **الراي العام الدولي:** يختلف تأثير الراي العام الدولي على سلوك الدولة في سياستها الخارجية وذلك من حيث:[1]

✓ ان اغلب الحكومات تكون حساسة إزاء الآراء التي تظهر في الخارج حول سياستها وكيفية تنفيذها، مما يدفعها لبذله جهود محاولة خلق انطباعات حسنة عنها في الخارج.

✓ ان الغالبية العظمى من الحكومات مهتمة بسمعتها في الخارج، فهي تأخذ بعين الاعتبار كل الآراء المعبر عنها من قبل اصدقائها وحلفائها.

وعليه بالإمكان ان نذهب الى القول بان الراي العام الدولي هو قوة معنوية لا يمكن تجاهلها اثناء صنع السياسة الخارجية.

2- **التكتلات الدولية:** ان دخول الدول في تكتلات مع الأقطار المجاورة والصديقة له تأثير واضح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وذلك من خلال السلوك المتبع، فهي مضطرة لاتباع نهج معين يوافق سلوك الدول ضمن التكتل.[2]

[1] النعيمي، مرجع سابق، ص.326.

3- **المنظمات الدولية:** يمكن للمنظمات الدولية ان تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار في السياسة الخارجية وذلك من حيث مدى قوة هذه المنظمات، ومدى اهتمام صانعي القرار بالنظام اليها ومراعاة وجهة نظرها.[1]

4- **الشركات المتعددة الجنسيات:** لعل من اهم جماعات المصالح تأثيرا في السياسة الخارجية هي الشركات المتعددة الجنسيات[2]، فهذه الشركات تؤثر في الدولة التي تنتمي اليها كما تؤثر في الدولة المضيفة، كما ان الدولة توجه قسطا كبيرا من سياستها الخارجية لحماية مصالح تلك الشركات في الخارج مثل استفادة الشركات البترولية من الدور السياسي الخارجي النشيط للحكومة الامريكية في الشرق الأوسط للحصول على امتيازات بترولية.

[1] النعيمي، مرجع سابق، ص.337.

[2] السيد السليم، مرجع سابق، ص.199.

المبحث الثاني: الأمن مفهومه وتطوره

يكتسي موضوع الامن أهمية بالغة في العلاقات الدولية، سواء من الناحية النظرية أو الممارستية، حيث يتمتع الأمن باهتمام أكبر من باقي المصطلحات المعاصرة على غرار السلم والقوة والحرب، اذ ان دراسة وتحليل الأمن لا يمكن فهمه أو تغييره، الا من خلال توضيح مفهومه.

المطلب الأول: تعريف الأمن وخصائصه

1- مفهوم الأمن:

ان عدم وجود اجماع حول مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية، التي تصل الى حد الصراع الوجودي، بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة، الا ان مفهوم الامن يعدّ من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو أحد أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالكثير من "الغموض" الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدّد له يمكن تقديره بشكل قاطع.

وفي ذلك يرى باري بوزان "Barry Busan" أن الأمن مفهوم "معقد"، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1]

ولذلك وتلازما مع اختلاف الجوانب التي عليها كل نظرية ودراسة في تعريفها للأمن، سنحاول إعطاء تعريف واضح للأمن من خلال:

[1] أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة"، في: https://revues.univ-ouargla.dz، (2018/04/04).

أ- التعريف اللغوي:

يعرف الامن في اللغة العربية على انه الاطمئنان من الخوف واشتقت كلمة الامن في القران الكريم من كلمة أخرى هي " الايمان" فالإيمان في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، اذ نجد قول الله سبحانه وتعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ *إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}.[1]

وهذا التأكيد على ان الامن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان في القران الكريم، وعرفه العرب منذ ازمنة طويلة. والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل، والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (الداخلي منه والخارجي).

ب- التعريف الاصطلاحي:

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي. وفي هذا الصدد يعرف " ميكائيل ديلون **MICHAEL DILLON**" الامن على انه:" مفهوم مزدوج اذ يعني لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا الحد من نطاق انتشاره".[2] كما يمكن ان يعرف الامن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الافراد، سواء كانت داخلية او خارجية، وان

[1] سورة قريش، الآية (4-1).

[2] عبير بهولي، "النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة حالة لغزو الامريكي للعراق"، رسالة ماجستير منشورة (جامعة ال جزائر03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014)، ص.17.

تكون امنا يعني ان تكون سليما من أي اذى، أي الحاجة الى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم.

فالموسوعة البريطانية تعرف الامن على انه:" حماية الامة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وأول من استخدم مصطلح الامن بشكل قانوني موثق كان ميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى على ان من مقاصد الأمم المتحدة "حفظ السلام والامن الدولي"[1].

كما يمكن ان يعرف الامن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الافراد، سواء كانت داخلية او خارجية، وان تكون امنا يعني ان تكون سليما من أي اذى، أي الحاجة الى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم.

2- خصائص الأمن:

للأمن خصائص يتميز بها، بحكم خضوعه لعدة عوامل منها الداخلية والخارجية، ومن بين الخصائص التي يتميز بها نذكر منها:

النسبية: يعتبر الأمن دائما مفهوم نسبي، فالأمن المطلق يعتبر حلم، وعليه فان مفهوم الامن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الامن مسألة بيئية، فان سعي الدولة لتحقيق امنها عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الدول والوظيفية كالمنظمات الدولية، قد يكون ذات طابع إقليمي

[1] "صون السلم والأمن الدوليين"، في: http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/maintain-international-peace-and-security/، (2018/04/05).

قد يكون دوليا، فامن الدولة ليس هو امن دولة اخرى[1]، أي ان الدولة قد تحقق امنها في مجال معين ولكنها نادرا ما تحقق امنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا ما يجعل الامن امر نسبيا.

✓ **الانعكاسية:** وتعني ان الدولة تهدف من وراء توظيف امنها وتحقيقه الى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لان تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، يعني ان دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

✓ **الديناميكية:** لا يعتبر الأمن مفهوم جامد، بل يتخذ مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور، تتسم بالتغير السريع والدائم والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها[2]، اذن فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مسالة متغيرة.

✓ **الصفة المركبة:** يعتبر الامن من المفاهيم المركبة، تجمع في مضامينها معاني كثيرة، اذ تتصف بالوضوح والتضليل إضافة الى الغموض وهذا في آن واحد، فهناك مفهومين للأمن، الأول ضيق والثاني واسع. فالمفهوم الأول للأمن يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد كل الأخطار، والثاني فيضم كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وضمان الاستقرار في جميع المجالات (السياسية؛ الاجتماعية؛ الاقتصادية).

فالأمن ليس مفهوم ثابت، ولا تستطيع أي دولة تحقيقه دفعة واحدة، بل هو مسألة متغيرة، يتغير بتأثر تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية.

[1] خير الدين العايب، "الامن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 1995)، ص.27.

[2] خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص.24.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن و أبعاده الكبرى في المشهد الدولي.

أ. تطور مفهوم الأمن:

مثلما تطورت وظائف الدولة، تطور كذلك مفهوم الأمن الذي لم يعد محصورا في زاوية محدودة، كانتشار ظاهرة النزاعات الداخلية والإرهاب الذي أصبح يزعزع النظام الدولي، ونتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الامنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية منها التفسيرية والنقدية واعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي عرفها المشهد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الامن.

فالتقليديون حاولوا الحفاظ على المفهوم التقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة، في حين النظريات التكوينية والبنائية والنقدية والاجتماعية، حاولت اعطاء مفهوم جديد من زاوية تحليل مغايرة للتحليل لتقليدي الدولاتي، الا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الامن، لتحليل تطور مفهوم الأمن نتعرض الى العناصر التالية:

1- النظريات التقليدية الكلاسيكية:

1.1 **الواقعية والواقعية الجديدة:** يفسر الواقعيون الامن على انه امن الدولة ضد الاخطار والتهديدات الخارجية اذ لا يمكن ضمان هذا الامن الا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية واقامة تحالفات عسكرية دولية.[1]

والواقعية الجديدة سعت الى رؤية جديدة شاملة، بان الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من اجل القوة، وانما من اجل الدفاع عن امنها لحفظ بقائها كذلك لتقليص مخاطر الماق الأمني، وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد اي تهديد خارجي.

[1] على مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص.70.

ومن بين الدارسين الذين اجروا المراجعة نذكر منهم "إلقا هافتندور **Helga Haftendorn** " التي دعت الى للتوسع في مصطلح الأمن من أجل أن يستوعب الميادين غير العسكرية، لكن دون الخروج عن المنظور الواقعي، فهي تدعو لتطور حقل الدراسات الأمنية داخل حقل العلاقات الدولية لتكون الدراسة للمصطلح أكثر شمولية.[1]

وخلاصة القول ان المنظور الواقعي يرى ان الامن القومي المرتبط بالدولة هو قدرة الدول في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، او قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة، فالدولة اذن هي الموضوع المرجعي للأمن لدى الواقعيين.

2.1 المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والجديدة):

تعتبر الليبيرالية بشقيها الكلاسيكية و الجديدة من النظريات الأساسية و الفاعلة في نقاشات العلقات الدولية، من مبادئها الأساسية التي ترتكز عليها المنظور الليبيرالي، هو ان الامن والسلام الديمقراطي يعتبر من اهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الامن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم اخر هو الامن الاجتماعي عبر انشاء منظمات ومؤسسات دولية واقليمية، تعمل على ضمان وتحقيق الامن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول لتقليص حدة النزاعات بين الدول[2]، اذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم التصور على اساس تشكيل تحالف موس يضم اغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة اي فعل اخر.

ان الامن عند اصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط، بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الانسان...الخ، وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي اساسي لها، وقد تبنى "باري بوزان " في تحليله للقضايا المواضيع الامنية ثلاث مستويات للتحليل: الافراد، الدول والنظام

[1] مرجع نفسه، ص.73.

[2] جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011)، ص.23.

الدولي، وعلى هذا الاساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة، ويعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الامن الى قضايا اخرى غير عسكرية، كقضايا البيئة والاقتصاد والثقافة وغيرها، لذلك عدد بوزان الامن كالاتي:

" الامن العسكري، الامن السياسي، الامن الاقتصادي والاجتماعي " وبالتالي أصبح الامن في إطار موسع امن الدولة + امن المجتمع + امن الانسان)، اي ان الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية الى حماية حقوق الانسان وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الاجيال القادمة.[1]

وبذلك يرى الليبراليون أن قيام تحالف موسّع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي*، مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي اللذان من الممكن أن يساعدا في التغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال دفعها للتنازل عن مصالح ومكاسب آنية لصالح فوائد أكبر يتم تحقيقها من خلال التعاون، وذلك عكس ما يعتبر الواقعيون أن الدول هي الفاعل الدولي الوحيد على الساحة الدولية – من شأنه أن يخفف من حدة المشكلة الأمنية[2].

ب. أبعاد الأمن:

يتصف الامن المعاصر بالشمولية اي توسعه ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **البعد العسكري:** اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الاولويات في حين احتلت المظاهر والابعاد الاخرى مراتب ثانوية، هدف الدول الى مضاعفة قدرتها العسكرية سواء الدفاعية او الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الاخرى في تهديد مصالحها الحيوية او وجودها المادي او حتى اجبار باقي الدول على انتهاج سياسات او القيام بسلوكيات معينة، مثل التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة، بنزع اسلحة الدمار الشامل او مكافحة الإرهاب.

---

[1] معمري، مرجع سابق، ص.116.

*. يقصد بالفاعلين الدوليين هنا: الدول، والمنظمات الدولية والمؤسسات وكذلك الشركات الدولية والإقليمية

[2] مروان محمد حج محمد، "الامن في العلاقات الدولية "، في: http://political-encyclopedia.org/dictionary، (2018/04/05).

✓ **البعد السياسي**: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الامن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الاقليمية.

✓ **البعد الثقافي**: وذلك من خلال حماية المعتقدات والافكار والعادات والثقافات.

✓ **البعد الاقتصادي**: يمكن القول بان البعد الاقتصادي الذي من شانه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد امنه.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وايجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

✓ **البعد الاجتماعي**: وهو الذي يعزز شعور الانتماء والولاء لدى المواطنين للبلد.

✓ **البعد البيئي**: وذلك بضمان الحماية من الاخطار البيئية حيث النظام الايكولوجي على العلاقات الامنية، فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة الى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه.

لذلك نجد ان جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف (الأمن البيئي بانه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية او عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال او حوادث او سوء إدارة)[1].

من خلال ما سبق تبين ان للأمن ابعادا كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية، وهناك من ينظر اليه من زاوية اقتصادية...الخ.

[1] فايق حسن جاسم الشجيري، "البيئة والأمن الدولي "،في: https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm ، (2018/04/06).

المبحث الثالث: الأمن والسياسة الخارجية: قراءة في العلاقة والتأثير

انطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة وضمان تحقيق الأمن، فاهو أحد العناصر المهمة الموجهة للسياسة الخارجية لأي دولة، فالسياسة الخارجية الضعيفة لدولة هي دلالة على انعدام الامن فيها، حيث كلما زاد استقرار الدولة زاد من قوتها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول دراسة تأثير الامن على السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تأثير الأمن على السياسة الخارجية

يوجد ارتباط وثيق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فالدولة تكون قوية ومؤثرة في السياسة الخارجية بمقدار قوتها في الداخل، ان توجهات اي دولة في سياستها الخارجية تنبثق من مجموع تصوراتها وادراكاتها وقيمها، وما تتوفر عليه من موارد، أي بمحصلة عناصر القوة الشاملة الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية والاستراتيجية[1].

فكلما تزايدت عناصر هذه القوة في الداخل أصبحت الدولة أكثر استقلالية وأكثر قدرة على التأثير في محيطها الإقليمي وعلى المستوى الدولي، ومدى الاستقرار والأمن الذي تحظى به، حيث ان وجود خلل في أحد الميادين يؤدي الى تهديد الامن الداخلي للدولة، وهذا ما يؤثر على سياستها الخارجية.

فمثلا صعوبة السيطرة غالبا على تداعيات الخسائر في النمو الاقتصادي التي تنعكس على كافة الابعاد بدرجات متفاوتة خاصة البعد الاجتماعي، ويؤدي تردي الوضع الاقتصادي الى فقد الدولة عناصر امنها كافة، في كل المستويات و الابعاد و المجالات، اي انهيار الامن الوطني كليا، و هذا ما يؤثر سلبا على السياسة الخارجية للدولة، بحيث تصبح عرضة للاستعمار الاجنبي غير المباشر الذي يحد من مسؤوليتها ، و ابرز دليل على ذلك ما حدث في الصومال باندلا ع ثورة عارمة عقب تردي الاوضاع الاقتصادية بالبلاد، و أدت هذه الأوضاع المأساوية في الصومال إلى تدخلات إقليمية ودولية ، و استمرار حالة الانهيار الامني منذ عام 1991[2].

---

[1] أكرام بدر الدين، "أثر السياسة الخارجية على الأوضاع الداخلية"، في: https://alwafd.news791934، (2018/04/16).

[2] عبد الوهاب علي مؤمن، "ملامح المشهد السياسي و الاقتصادي و الأمني في الصومال"، في: http://mogadishucenter.com/2016/12، (2018/04/09).

كما يمنح الاقتصاد القوي، نفوذا اساسيا متسعا للدولة، اقليميا ودوليا، سواء كان الاقتصاد معتمدا على قوته الذاتية في حالة وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها مثل الولايات المتحدة الامريكية، حيث أشار ريتشارد روزكرانس باحث في مركز العلاقات الدولية الى ان ذهاب الدول الى العامل الاقتصادي سوف يقلل من لجوئها الى الصراع فيما بينها، وان القوة العسكرية لا تعد مصدر المكانة الدولية، اذ ان القوة تتحدد بعامل التجارة[1].

إضافة الى التكنولوجيا المتفوقة هي العامل المشترك في كافة الانشطة والابعاد لضمان تحقيق اهداف الامن الوطني وحمايتها وبالتالي وجود سياسة خارجية مؤثرة على المستوى الاقليمي والدولي.[2]

كما ان الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على اراضيها كقيمة امنية عليا مقارنة بباقي القيم الاخرى، فمفهوم الامن ارتبط بأبعاد سياسية، اذ تهدف الدولة الى استعماله بالشكل الذي يحتوي اهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من قبل التهديدات الداخلية.

فالأمن هو صورة تعبيرية عن اهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الامنية ضمن الاجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية، في استمرار لشجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة، ولذلك يصبح الامن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية وفقا للتصميم التالي:[3]

السلوكيات الامنية: مدخلات / قرارات السياسة الخارجية كمخرجات وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الاهداف في مسعى الدول لضمان امنها:

- ✓ **الاول ذاتي:** يتمثل في ايجاد وسائل دفاعية مثل القوات العسكرية؛

[1] النعيمي، مرجع سابق، ص.209.

[2] سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة وجدة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماع، 2002)، ص.53.

[3] المعمري، مرجع سابق، ص.26.

✓ **الثاني تكييفي**: يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة امرا غير مرتاح.

لذلك نجد ان البعض يعرف الامن ببساطة على انه سلامة اراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل او من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.

والحقيقة ان لجوء الدول الى سياسات امنية ذاتية او تكييفيه يشكل في حدود معينة معيارا تقنيا لفهم الاختلافات الموجودة بين الدول وطبيعة تموضعها في النظام الدولي.

المطلب الثاني: أثروأهمية الفعل الدبلوماسي للسياسة الخارجية في مواجهة التهديدات الأمنية

تعد الدبلوماسية ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، ولذلك فهي انعكاس موضوعي لحركة الجماعة البشرية في تفاعلها وضبط العلاقات فيما بينها، من خلال مبدأ واحد وهو التفاوض، وما يطلق عليه الأسلوب الدبلوماسي، اي الوسيلة التي من خلالها يمكن ايقاف الحروب والنزاعات، وحتى في حالات السلم من أجل بناء علاقات ودية وقوية.

فالدبلوماسية لا تصنع السياسة الخارجية، بل هي أداة تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية، والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.[1]

ان وضع استراتيجية لتحقيق الامن ومواجهة التهديدات الامنية من المهام الصعبة عند صناع القرار السياسي، فالهدف الأساسي في السياسة الخارجية هو العمل على تعزيز وتقوية مكانة الدولة في النظام الدولي، اذ تعد القيادة السياسية هي المحور الأساسي الذي يحدد طبيعة دور الدولة في النظام الدولي.

[1] مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، "وسائل السياسة الخارجية"، في: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html، (2018/04/10).

فالقيادة السياسية هي من يتولى توظيف قدرات الدولة ومواردها على نحو يمكنها من الارتقاء بمكانة الدولة في هيكل النظام الدولي، وعادة ما يرجع التغير في دور دولة ما على الصعيد الخارجي إلى الاختلاف في سياسات وتوجهات القيادة السياسية الجديدة عن سابقتها.[1]

ومن التهديدات الامنية التي تواجه صناع القرار السياسي سواء في مجال التسيير او على صعيد التهديدات الامنية بمختلف اشكالها، في ظل ذلك نجد تهديدات داخلية واخرى خارجية.

- ✓ **التهديدات الداخلية:** يفضل الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، بحيث يتضمن هذا التصنيف ما يلي:

تعاني بعض الدول ضعف اداء الحكومة خاصة في الاجهزة الامنية، وغياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة وعدم وجود قرارات مركزية، إضافة الى صراعات الكتل السياسية حول المناصب واقتسام الغنائم والانشغال بالأمور الثانوية وترك الامور السياسية، وضعف وسائل المشاركة والرقابة، وغيرها من التهديدات التي تنعكس سلبا على امن البلد الداخلي مما يؤدي الى سياسة خارجية ضعيفة.

من بين التهديدات الامنية الداخلية للدولة:

- الارهاب والجريمة المنظمة بالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات اذ تعتبر تهديد للأمن الدولة؛
- النزاعات الأثنية والمذهبية حيث تمثل تحديا حقيقيا لاستقرار الدولة التي تهدد أمن وتماسك نسيج الدولة؛
- التهديدات الطبيعية والتكنولوجية، ان امن الدول يرتبط بما يصطلح عليه "بالقضايا اللينة" من تهديدات طبيعية وتكنولوجية ومعلوماتية وغيرها مما يمس او يهدد هذا الأمن خاصة مع تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة.

[1] شريف اسماعيل مازن،" توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي"، في: http://democraticac.de/?p=33837، (2018/04/10).

✓ **التهديدات الخارجية:** فقد أصبح امن البلد محاطا بتهديدات وتحديات خارجية وعلى كافة الاصعدة نذكر منها:

- تدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية مثلما حدث مع سوريا؛
- التدخل الاجنبي "الاستعمار غير المباشر" المعروفة اهدافه وغاياته لكن بوسائل واساليب معاصرة؛
- التدخل العسكري عن طريق بناء قواعد عسكرية؛
- التهديدات الاقتصادية والمالية مثل الشركات المتعددة الجنسيات وخصوصا الامنية منها.

إضافة الى تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجات الخطورة، يرى المفكر العربي "سليمان عبد الله الحربي" في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى[1]:

- التهديدات فعلية: وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية؛
- التهديدات المحتملة: تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية؛
- التهديدات الكامنة: تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح؛
- التهديدات المتصورة: وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً.

في ظل هذه التهديدات الامنية فان صانع القرار في السياسة الخارجية لا بد له من التحلي بالحنكة التي تجعل لدولته سياسة خارجية قوية.

[1]جارش عادل، "مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 1(2017)، ص،ص.268-282.

أثر الفعل الدبلوماسي للسياسة الخارجية في مواجهة التهديدات الامنية:

1. **على الصعيد الداخلي**: ان الاصلاح امر ضروري لتحقيق تطلعات الشعب وذلك من خلال مشروع شامل للإصلاح يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. **على الصعيد الخارجي**: ان صانع القرار في السياسة الخارجية يعمل على:[1]

- التشاور وتبادل الآراء مع مختلف الدول المجاورة والصديقة حول أنجع السبل لتعزيز التعاون الامني، وذلك في استراتيجية واسعة ومتكاملة، والعمل على ارساء اسس تعاون أمنى جدي ومتين على المستوى الثنائي، اي بين الدول المجاورة خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة خاصة منها الامنية.
- تنشيط العمل الدبلوماسي ووضع استراتيجية قومية شاملة لحماية وتنمية القدرات والامكانات المتيسرة والممكنة وتطوير جوانب القوة وذلك بجنحة سياسية قوية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والاقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والامني مع الدول الاخرى.
- ان تنسق الدولة مع دول الجوار والدول الصديقة على التعاون أمنى مشترك ضمن لجان امنية مشتركة.
- انشاء جيش قوي مجهز بأحدث التجهيزات والتسليح[2]، قادر على حماية الدولة ارضا وجوا وبحرا، كذلك انشاء اجهزة امنية قوية قادرة على حماية الوطن من الداخل وهذا ما فعلته امريكا حي ن اعادت الاعتبار لأجهزتها الامنية الداخلية بعد احداث حادي عشر من سبتمبر 2001.
- في ظل هذه الاجراءات المتبعة فان السياسة الخارجية يكون لها تأثير فعال في مختلف السياسات الاخرى وتكون قادرة على مواجهة التهديدات الامنية.

---

[1] أسامة الحدي، "صنع القرار في السياسة الخارجية"، في: https://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890/، (2018/04/11).

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11/09/ 2001(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2009)، ص.43.

الفصل الثاني

البعد الأمني للسياسة الخارجية الامريكية بعد 2001

الفصل الثاني: البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر2001

الامن في الولايات المتحدة الامريكية قائم على اعتبارات التهديد الخارجي، شكلت احداث 09/11 بداية جديدة في تاريخ الولايات المتحدة، اذ تلقت ضربة استهدفت ابرز رموزها الاقتصادية والسياسة والامنية والعسكرية، ونتيجة لذلك ركزت الادارة الامريكية الى اعادة ترتيب الشأن الداخلي، وعليه تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مكانة الأمن في النظام السياسي الأمريكي.

المبحث الثاني: هياكل صنع السياسة الأمنية في الإدارة الأمريكية.

المبحث الثالث: أهمية ومكانة الامن لدى صانع القرار الأمريكي.

المبحث الأول: مكانة الأمن في النظام السياسي الأمريكي

منذ نهاية الحرب الباردة شغلت الدراسات الأمنية حيزاً هاماً ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة. ولم يعد مفهوم الأمن مرتبطا بالقوة العسكرية وحدها بل تعداه ليشمل مختلف الأبعاد الاجتماعية ،الاقتصادية ،ان التحول في المفهوم وفي وحدة التحليل كان بسبب تزايد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني عقيدة التدخل في مناطق خارج الحدود الوطنية الأمريكية. وكذا اتباع السياسة الاستباقية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية. فأصبح العامل الأمني العنصر البارز في توجيه السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: النظام السياسي الأمريكي: قراءة تعريفية ومفاهيمية

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بموقع جغرافي ومساحة شاسعة، فالمحيط الأطلسي يفصل بينها وبين أوروبا، والمحيط الهادي يفصل بينها وبين آسيا، إضافة الى عدم وجود الى عدم وجود دولة قوية تشكل خطرا عليها ضمن اطارها القاري في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، الى جانب وفرة الموارد الاقتصادية مكنها من احراز تقدم صناعي.[1]

تأسس النظام السياسي الأميركي بطريقة دقيقة وواضحة، حيث مكث المؤسسون الأوائل لأميركا عدة سنوات في مناقشة الدستور ووضع بنوده، يعتبر الدستور الأمريكي وثيقة سياسية و قانونية في آن واحد، و ذلك لقيامه بتحديد شكل النظام السياسي و ضمان الحريات العامة و توزيع السلطات بين أجهزة الدولة الرئيسية، فكانت الفترة ما بين إعلان الاستقلال من الاستعمار البريطاني، وانتخاب أول رئيس أميركي، جورج واشنطن، حوالي ثلاثة عشر عاما (1776-1789)[2]، حيث تم قضاء معظم هذه الفترة في مناقشات ساخنة حول كيفية البنية السياسية لاتحاد

[1] أميمة جعفر عمر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، بحث تكميلي لنيل شهادة ماجيستير (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات العليا،2005)، ص.35.

[2] محمد العضاضي، "النظام السياسي الأمريكي"، في: http://www.elsyasi.com/articles/708، (2018/05/04).

الولايات الثلاث عشر آنذاك، والنظام الأميركي نظام "**فدرالي رئاسي تشريعي ديموقراطي جمهوري**" يعطي كل ولاية درجة شبه كاملة من الاستقلالية. ويقف النظام الفدرالي على الاعمدة التقليدية الثلاثة: التشريعي (**الكونغرس**) والتنفيذي (**البيت الأبيض**) والقضائي (**المحكمة العليا**)، والذي يقوم على مبدا الفصل بين السلطات، فنص الدستور على إعطاء لكونجرس مهام السلطة التشريعية وجمع وانفاق دخل الدولة من الضرائب، و اعطى الرئيس مهام السلطة التنفيذية و اخضع السلطة القضائية للمحاكم و نظام المحلفين، و في الوقت ذاته ضمن الدستور الأمريكي الحريات العامة و منها حرية الصحافة و حرية العبادة و حرية العمل السياسي، إضافة توضيح السلطات الثلاثة التالية:

1- الكونغرس:

جهاز تشريعي يتكون من مجلسين، مجلس النواب ويضم 435 عضوا، ومجلس الشيوخ يتألف من مئة (100) عضو، مجلس نواب بواسطة المناطق الانتخابية في المجلس، اما مجلس الشيوخ وتزامنا مع التعديل التاسع عشر للدستور الذي أصبح نافذا عام 1919 نص: "على ان ينتخب الشيوخ بالاقتراع الشعبي المباشر فيجري انتخابهم في انتخابات عامة تجري في جميع انحاء الولاية في سنوات مزدوجة العدد ومدة ولاية في سنوات مزدوجة العدد، ومدة ولاية مجلس الشيوخ ست سنوات يتجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين"[1].

2- السلطة التنفيذية:

يعد الرئيس ممثل السلطة التنفيذية على وفق ما جاء في المادة الثانية من الدستور الأمريكي (1787)[2]، فالرئيس منتخب من طرف الشعب لمدة محددة عبر مراحل، فهو بذلك يستمد ولايته من الشعب بما يحقق له استقلالية عن الكونغرس من حيث ان عليهما (الرئيس والكونغرس) يستنجبان الى المصدر نفسه هو الشعب.

[1] التعديل السابع عشر من الدستور الأمريكي.

[2] المادة 2-1 من الدستور الأمريكي تنص على : السلطة التنفيذية تخول لرئيس الولايات المتحدة الامريكية.

كما خول الدستور الأمريكي للرئيس بعض الصلاحيات مثل: رسم السياسة الخارجية والاشراف على تنفيذها، وكذا قيادة القوات المسلحة (البرية، البحرية والجوية) بصفته القائد العام لهذه القوات.[1]

3- السلطة القضائية:

تتكون من جهاز من المحاكم على راسه المحكمة العليا، ومحاكم أدنى درجة منها منتشرة في انحاء البلاد كلها، وقد حددت المادة الثالثة من الدستور أساس نظام المحاكم الفدرالية حسبما يقرر الكونغرس، الذي لا يزال يتمتع حتى اليوم بسلطة انشاء المحاكم الفدرالية او الغائها، وتحديد عدد القضاة في النظام القضائي الفيديرالي، لكنه لا يملك صلاحيات الغاء المحكمة العليا، بالإضافة الى القوى السياسية في الولايات المتحدة الامريكية، المتمثلة في الأحزاب السياسية التي تتكون من حزبين هما: "**الحزب الديمقراطي**، والحزب **الجمهوري**".

كما نص الدستور على ترك أمور السياسة الخارجية للحكومة الفدرالية المركزية، ومن اهم المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي تتلخص فيما يلي:[2]

- ✓ مبدأ الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بمعنى ان السلطة التنفيذية التي تتركز في يد رئيس الجمهورية لا تملك حق حل الكونجرس ولا تأجيله ولا حق اقتراح مشروعات قوانين وعرضها عليه، وليس للوزراء ان يكونوا أعضاء في الكونجرس، ومن ناحية أخرى ليس للبرلمان حق عزل رئيس الجمهورية او الوزراء لعد الثقة فيهم او في سياستهم او توجيه لهم أسئلة او استجوابات؛
- ✓ وجود سلطة تنفيذية قوية تتركز في الرئيس، وهي اهم خاصية تميز النظام الأمريكي، بمعنى انه هو الذي يرسم خطوط السياسة العامة للحكومة؛

[1] ياسين العيشاوي، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية (الأردن: دار أسامة،2009)، ص.38.

[2] جيروم ا. بارون، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الوجيز في القانون الدستوري: المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، 1998)، ص.127.

- ✓ ترجيح كفة مجلس الشيوخ على كفة مجلس النواب في ميزان السلطات، أي انه يعد اقوى سلطانا من مجلس النواب.

المطلب الثاني: أهمية الأمن في الخطاب السياسي الأمريكي

بعد الحرب العالمية الثانية قامت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة ثوابت: احتواء النفوذ السوفيتي، وضمان امن إسرائيل وتفوقها العسكري وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر القرن الماضي ظهر ما سمي بالنظام العالمي الجديد والشرق الأوسط الجديد، وبعد اتفاقية اوسلو 1993 وأحداث أيلول 2011 وحرب احتلال العراق عام 2003 ، حدث تحول في الخطاب السياسي الأمريكي : فقد تراجعت الديمقراطية ، التي احتلت المقام الأول في هذا الخطاب خلال الحرب الباردة وتقدم عليها مبدأ التفوق الأمريكي واستقرار النظام العالمي .

ترتبط توجهات السياسة الخارجية الامريكية بالدرجة الأولى بمدى تحقيق مصالحها وذلك ما ابرزته وثيقة " الامن القومي للقوى الجديدة" التي أعدتها إدارة الرئيس بيل كلينتون، حيث صنفت المصالح الى ثلاث درجات:

الأولى: هي المصلحة المتعلقة بالبقاء ويشتمل الوجود المادي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وضمان أرواح المواطنين، ونمط الأداء الاقتصادي، وتامين البنيات الأساسية، فاذا تعرضت هذه المصالح للخطر فان الولايات المتحدة الامريكية لن تتردد في استخدام القوة العسكرية.[1]

الثانية: هي المصالح المهمة التي تؤثر في البقاء المادي للولايات المتحدة الامريكية ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الامريكية وطبيعة العالم التي تتأثر به الولايات المتحدة ويمثل في ذلك المناطق التي توجد بها مصالح اقتصادية أمريكية مقدرة او

[1] بدر الدين بوشامة، الإرهاب الدولي والسياسة الامريكية الجديدة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003)، ص.46.

التزامات للحلفاء، كما ان الاضطرابات والازمات التي يمكن ان تؤدي الى تدفق كبير تدخل في هذه الدرجة من المصالح.

الثالثة: هناك بعض المصالح تدفع بالولايات المتحدة الامريكية للتحرك دفاعا عن القيم الإنسانية من المساعدة في الكوارث الطبيعية او ترقية حقوق الانسان او نشر الديمقراطية، وحددت الاستراتيجية اخطار الامن القومي الأمريكي على النحو التالي:[1]

- ✓ التهديدات التي مصدرها دولة او إقليم.
- ✓ التهديدات العابرة للقوميات (الإرهاب، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار التقنية الخطيرة وتهديدات أسلحة الدمار الشامل).
- ✓ الدول المنهارة.
- ✓ النشاط الاستخباري كجمع المعلومات عن الولايات المتحدة ويلاحظ ان هذه الاستراتيجية الأمنية كان اهتمامها منصبا نحو الخارج وجاءت الإشارة الى الإرهاب على اعتبار انه جزء من الاخطار التي تستهدف المصالح الامريكية.

وبالتالي مع التغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الدولي وما تبعها من تطورات حدث تغير في السياسة الخارجية الامريكية من نقل التركيز على سياسة الاحتواء للاتحاد السوفياتي سابقا الى الاهتمام بقضايا أخرى.

من أبرز التوجهات في الخطاب السياسي الامريكي بعد أحداث 2001/09/11، الرغبة الأمريكية في أن تكون الولايات المتحدة هي الوصية عن العالم والمهيمنة على مقدراته وإرادته، وفي مقال نشره "كولن باول" في صحيفة

[1] عبد الحكيم سليمان وادى،" الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286384.html، (2018/05/06).

نيويورك تايمز نهاية عام 2003[1] " أكد لهجة الخطاب السياسي الأمريكي عندما حدد ما اسماه الحرب على الإرهاب، وان هذه الحرب ستظل الأولوية القصوى في السياسة الخارجية الأمريكية طالما كان ذلك ضروريا، على حد تعبيره "، ويعتبر الخطاب الأمريكي أن هذا التوجه يمثل استراتيجية واسعة النطاق وعميقة.

لقد منحت مسألة الحرب على الإرهاب، بعد أحداث 2001/09/11 الرئيس الأمريكي بوش وادارته تسويغا لمفهوم المصلحة القومية، فضرورات مكافحة الإرهاب انطوت على مساحة واسعة من الأهداف التي تمس الامن القومي الأمريكي، وعليه أصبحت جميع الدول وفق الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي.

تضمنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في 2002/09/20 حزمة من مبادئ التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، الذي تحول من الدفاع المستكن الى الدفاع الوقائي عن طريق الهجوم وتغيير الأنظمة السياسية بالتوظيف المباشر للقوة العسكرية.[2] ومن أبرز ما تضمنته هذه الوثيقة من خطابات، نذكر منها ما يلي:

- ✓ لا بد من اولويتنا تفكيك المنظمات الإرهابية وتدميرها ومهاجمتها؛
- ✓ العمل المباشر والمتواصل مع استخدام جميع عناصر القوة على الصعيدين القومي والعالمي؛
- ✓ الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية، وعن الشعب الأمريكي، وعن مصالحنا في الداخل والخارج، عبر التعرف على التهديد وتدميره قبل الوصول الى حدودنا؛
- ✓ لا نستطيع ان نمكن اعدائنا من توجيه الضربة الأولى، بل سنكون نحن المبادرين بها؛
- ✓ على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحتفظ بخيار الاعمال الاستباقية لمجابهة أي خطر او تهديد امنها.

[1] عبد الوهاب محمد الجبوري، أبرز نظريات ورؤى الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، http://defense-arab.com/vb/threads/70864/، تاريخ الدخول 2018/05/06.

[2] عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري (عمان: دار الشروق، 2008)، ص.205.

هذه المبادئ والأفكار التي تضمنتها الوثيقة، تعبر عن رؤية النخبة السياسية الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية، حول ضرورة التوظيف سياسيا للقوة العسكرية، هذا انسجاما مع التطورات التي خلفتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي أصبحت ترسخ تأكيد حماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية.

يحرص الخطاب السياسي الأمريكي بعد احداث 2001/09/11 على تأكيد ان عدو أمريكا هو شبكة إرهابية راديكالية، وان الحرب ستبدأ مع القاعدة ولن تنتهي عندها، ويؤكد بوش في خطابه على أهمية الأداة العسكرية، التي تؤكدها وثيقة الأمن القومي الأمريكي على أولوية الدفاع والامن باعتبارهما المهمة الأولى والرئيسية للولايات المتحدة الامريكية، وتحديدا باستخدام القوة العسكرية هي الوسيلة الأولى لتحقيق الامن.[1]

[1] زينب عبد العظيم، "الاستراتيجية الامريكية بعد 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية"، في: http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view، (2018/05/07).

المبحث الثاني: هياكل صنع السياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية.

بالنظر الى نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، حيث يتوالى عليه الحزبان الجمهوري والديموقراطي فيتغير طاقم الإدارة الامريكية بصورة كاملة اذ ما تغير الحزب الحاكم، ويصاحبه تغير في السياسات، فتتميز عملية صنع وإدارة السياسة الأمنية والخارجية الامريكية في الأساس بتعدد المؤسسات المشاركة فيها، وتنوع طبائعها، وبالتالي فهي معقدة الى حد كبير لأنها تشمل انماطا معقدة التفاعل بين المشاركين فضلا عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام.[1]

وعملية صنع السياسة الأمنية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءا بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية ووزارة الدفاع "البنتاغون" ومجلس الأمن القومي و وكالة المخابرات، وصولا الى العديد من الأجهزة الأخرى.

المطلب الأول: وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي الأمريكي.

تعتبر وزارة الدفاع ومجلس الامن القومي الامريكي من الفواعل الرسمية في صنع السياسات الأمنية والسياسة الخارجية الأمريكية.

1- وزارة الدفاع الأمريكي– البنتاغون:

البنتاغون"PENTAGONE"هو اسم يطلق على وزارة الدفاع الأمريكية، وتعتبر أقدم وأكبر فروع الولايات المتحدة الامريكية، تتمثل مهامها في توجيه ومراقبة عمل القوات المسلحة إضافة الى دورها الفعال في معاونة رئيس الدولة في صنع السياسات المتعلقة بالأمن. وتعد البنتاغون من أقدم فروع الحكومة الأميركية، وقد تم انشاء وزارة الدفاع

[1] السيد السليم، مرجع سابق، ص.207.

بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني الذي أصدر عام 1949 [1]، حيث اصبح هناك وزير الدفاع توسعت مسؤولياته داخل الوزارة، فيما يحتفظ الرئيس قيادة القوات المسلحة، وبتوجيه من الرئيس يمارس وزير الدفاع قيادته على كل القوات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال هيئة اركان مشتركة.

وتبرز أهمية وزير الدفاع في انه يقف في مركز حساس في صنع القرار في السياسة الأمنية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، اذ تعد المؤسسة العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية، و ذلك من خلال مشاركة موظفو الدفاع في مناقشة الاختيارات و البدائل، إضافة الى دور المؤسسة العسكرية في العمل على ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق طموحاتها على المستوى الدولي، كما لها أمور كثيرة لا يمكن فصلها عن متطلبات تطبيق سياسة أمريكا الخارجية، وأعطيت للوزير سلطة تتجاوز الإدارات العسكرية في المسائل العملياتية، ومن بين مهامها كذلك القيام بمراجعة وتنسيق المهام الاستخباراتية المكلفة بها الإدارات العسكرية.

كذلك هناك عدد من الوكالات المساندة التي تعاون وزارة الدفاع تتمثل في وكالة الأمن القومي/ قوات الأمن المركزي التي تقوم بمهام فنية وتنسيقية متخصصة تتعلق بالأمن القومي. تعرض البنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 لهجوم أسفر عن تدمير جزء من مبناه العملاق.

2- **مجلس الأمن القومي الأمريكي**: بالإنجليزية "**National Security Council**" يعرف باختصار بـ"**NSC**"، مجلس يهتم بقضايا الأمن القومي وقضايا السياسة الخارجية، تابع للرئاسة الأميركية، ويشكل جزءا من المكتب التنفيذي للولايات المتحدة، أنشئ مجلس الأمن القومي الأميركي بموجب قانون الأمن القومي عام 1947،في عهد الرئيس ترومان **TROMAN** الذي نص على انشاء و كالة المخابرات المركزية، و إعادة تنظيم الأجهزة

[1] موسوعة الجزيرة، في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/4/28/، (2018/05/07).

العسكرية ، وأدخلت عليه تعديلات عام 1949[1]، ثم ألحق بالمكتب التنفيذي للرئيس الأميركي كجزء من خطة إعادة الهيكلة.

يترأس مجلس الأمن القومي رئيس الجمهورية وتتكون عضويته من: وزير الخارجية ووزير المالية ووزير الدفاع ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي. ويتكون المجلس من عدة مستشارين هم: المستشار العسكري ويمثله رئيس قادة الأركان المشتركة، ومستشار الاستخبارات ويمثله مدير الاستخبارات المركزية.

مجلس الأمن القومي هو الهيئة الأساسية للرئيس للنظر في مسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية مع كبار مستشاريه للأمن القومي ومسؤولي رئاسة الوزراء. مستشار البيت الأبيض للأمن القومي هو المنصب المؤثر جداً، ويشركه الرئيس كثيراً في مناقشة الملفات الحساسة، وحتى وإن كان من يعين في هذا المنصب لا يحتاج إلى مصادقة مجلس الشيوخ على تعيينه، بل يترك للرئيس الحرية الكاملة في اختياره.[2]

ويعد مجلس الأمن القومي فاعلا مهما في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يقوم بتحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والأمن إضافة الى السياسة الخارجية وهذا منذ نشأته إبان حكم الرئيس الأسبق ترومان.

في فترة الحرب الباردة كانت لمجلس الأمن القومي الأمريكي نفوذا واسعة فيما يخص الأمن والسياسة الخارجية، غير انه تراجع في فترة حكم بوش الابن لصالح **ديك تشيني**، لكن في فترة هجمات 11 سبتمبر 2001، كشف عيب هذا النهج في اتخاذ القرار بشكل دفع للتراجع عن تهميش مجلس الأمن القومي وجعله طرفا في صنع القرار، لقد

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، دور مجلس الأمن القومي، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/، (2018/05/07).

[2] منير الماوري، "صناعة السياسة الخارجية الأميركية"، في: https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/8/28 ، (2018/05/07).

وصفت "**كوندوليزا رايس**" مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش عملها في أحد الأيام بأنه ترجمة لمواهب بوش السياسية، وأضافت أن الرئيس له تأثير عليها بنفس قدرة تأثيرها عليه.[1]

وأصبح لكوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي مركزا قويا ومكانة كبيرة لدى الرئيس جورج بوش الابن، لكن دون أن تزاحم مكانة تشيني، أو وزير الدفاع دونالد رمسفيلد اللذين أربكا دور مجلس الأمن القومي، وتجاوزاه في كثير من القضايا، وتم تهميش دور المجلس بعد انتقال رايس لمنصب وزيرة الخارجية، حيث فضل بوش النقاش المباشر مع أعضاء الوزارة، فقلت اجتماعات المجلس بشكل كبير.

أما في عهد أوباما فقد سعى لإعادة الاعتبار لمجلس الأمن القومي فأوكل أمره لجونز ووسع دائرته وعضويته وسلطاته لأجل وضع استراتيجيات لقضايا خارجية وداخلية، لتفادي ما حصل في عهد إدارة خلفه، وسعى أوباما لتفادي تداخل الصلاحيات بين الشخصيات القوية في إدارته في ولايته الأولى[2].

المطلب الثاني: CIAو FBIوباقي الأجهزة.

1- **وكالة المخابرات المركزية CIA**: طابعها العالمي وطبيعة عملها بالخارج يجعلها من اهم اللاعبين في السياسة الخارجية، ان اهم ما يميز هذه الوكالة هو صعوبة التعرف على هيكلها والأشخاص العاملين بها، وهذا نظرا للسرية التي تحاط بها كغيرها من وكالات المخابرات.

وترجع نشأتها نتيجة لفعل واجهته الولايات المتحدة الامريكية عندما فوجئت بالهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربل سنة 1941 اذ لم يكن لديهم وكالة استخبارات مركزية، فقد تم تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف

[1] بات م.هولت، "أهمية دور مستشار الامن القومي في صوغ السياسة الأمريكية"، في: http://www.al-jazirah.com/magazine/02032004/almlfsais3.htm، (2018/05/07).

[2] موسوعة الجزيرة، "مجلس الأمن القومي الأمريكي"، في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/30/، (2018/05/07).

الكونغرس في عام 1947، بطلب من الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" [1] اثناء جلسة الكونغرس الأمريكي في 1947/09/18 على تشكيل وكالة استخبارات، يعين رئيسها من طرف رئيس الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ، وتقوم الوكالة بثلاث وظائف رئيسية:[2]

- ✓ تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية؛
- ✓ تحليل وتقييم هذه البيانات؛
- ✓ اطلاع الرئيس ومجلس الأمن القومي بالمغزى السياسي على ضوء تقييمها.

كما ينطوي عملها في بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ اهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، وتلعب الوكالة دورا هاما في السياسة الخارجية وتكون لها أحيانا وجهة نظر خاصة تختلف كثيرا مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، CIA يمتد نشاطها الأساسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتشمل كل دول العالم، و تنفذ كافة أنواع أنشطتها في كافة المجالات، تتوفر على إمكانيات هائلة، سواء كانت تكنولوجية او مادية او بشرية، إضافة الى احتوائها على إدارات جغرافية متخصصة، فلكل إدارة إقليم جغرافي محدد يجيد لغته و ثقافته ويعمل به خبراء مختصين في كافة المجالات، إضافة الى متابعة التطور العلمي والتكنولوجي لا سيما في نظم التسلح و متابعة أسلحة الدمار الشامل، و كانت قبل احداث الحادي عشر من سبتمبر تتجنب العمل على الساحة الداخلية حتى لا تعارض نشاطها مع نشاط مكاتب المباحث الفدرالية FBI.

[1] الجزيرة، "سي آي أي.. عين أميركا على العالم"، في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia%2Forganizationsandstructures%2F2015%2F6%2F30%2F، (2018/05/08).

[2] نصير مطر الزبيدي، دور أجهزة الاستخبارات الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2013) ص.63.

2- **مكتب التحقيقات الفيديرالي FBI: Federal Bureau of Investigation** ، وهي وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل الأمريكية وتعمل كوكالة استخبارات داخلية وقوة لتطبيق القانون في الدولة، .وقد تأسست الوكالة عام 1908تحت اسم مكتب التحقيقات وتم تغييره إلى الاسم الحالي عام 1935،" **جون إدغار هوفر John Edgar Hoover**" كان أول رئيس لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي منذ 10 مايو 1924 إلى غاية وفاته[1]، لها سلطة قضائية على أكثر من 200 جريمة فدرالية، ومن بين القضايا التي تشمل عليها، قضايا الجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب، كما يتولى مكتب التحقيقات الفدرالي مسؤولية الاستخبارات السرية الداخلية.

وبعد احداث 11 سبتمبر وجهت انتقادات لمكتب التحقيقات الفدرالي بانه كان يركز كثيرا على التحقيق في الجرائم بعد وقوعها بدلا من العمل على منع حدوثها، واستجابة لذلك انشا المكتب سنة 2005 فرعا جديدا للأمن القومين تولى مسؤولية الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد أحدث هذا الفرع الجديد تغير في مكتب التحقيقات الفدرالي نحو أسلوب أكثر وقائية، حيث قام بجمع المعلومات الاستخباراتية للكشف عن الجماعات الإرهابية وإيقاف نشاطها قبل تنفيذ عملها.

ويمتلك مكتب التحقيقات الفدرالي أكثر من 50 مكتبا في السفارات في الخارج، من اجل إيصال والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن الاستخبارات الخارجية.

3- باقي الأجهزة:

الولايات المتحدة الأمريكية تملك 17 وكالة مخصصة، منها ووكالة الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات العسكرية، ووكالة الاستخبارات الجغرافية الوطنية، ومكتب الاستطلاع الوطني، نذكر أبرزها ودور كل منها في حماية الأمن القومي الأمريكي:

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا،" مكتب التحقيقات الفيدرالي"، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/، (2018/05/08).

- **وكالة الأمن القوميNSA** : مسؤولة عن مراقبة وجمع وفك تشفير وترجمة وتحليل المعلومات والبيانات العالمية من أجل عمليات مكافحة التجسس والأغراض الاستخباراتية المضادة، مهامها دفاعية، وهي مسؤولة أيضًا عن حماية الاتصالات وأنظمة المعلومات الخاصة بحكومة الولايات المتحدة من عمليات الاختراق والحروب الإلكترونية.

- **وكالة استخبارات وزارة الدفاع DIA**: تقوم بمراقبة كل ما يتعلق بالاستخبارات العسكرية الأجنبية المعنية باهتمامات وزارة الدفاع ضمن قضايا الامن القومي الأمريكي زيادة على مكافحة الاستخبارات المضادة التي تستهدف الوزارة.

- **الوكالة القومية للاستخبارات الجغرافية NGA**: هي أيضًا وكالة مخابراتية، والتي تقوم بعمليات جمع وتحليل البيانات الجغرافية الخاصة بالمكان لدعم الأمن القومي الأمريكي.

- **مكتب الاستطلاع القومي NRO**: قوم هذا المكتب بتصميم وبناء وتشغيل أقمار التجسس الصناعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ويوفر المعلومات الاستخباراتية الخاصة بما ترصده الأقمار الصناعية إلى العديد من الوكالات الأمنية الأمريكية، ويقدم ثلاثة أنواع من المعلومات حيث يمد الأمن القومي بالمعلومات الخاصة بعمليات اعتراض إشارات الاتصالات والإشارات اللاسلكية بشكل عام، ويمد وكالة الاستخبارات الجغرافية الوطنية بصور الأقمار الصناعية، ويمد وكالة الاستخبارات الدفاعية بما يسمى المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالتوقيعات أو الخصائص المميزة الخاصة بمصادر الأهداف المتحركة والثابتة، مثل معلومات الرادار والاستخبارات الصوتية والنووية والبيولوجية.

- **مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ODNI**: تم إنشاء هذا المكتب كوكالة مستقلة طبقًا لقانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لسنة 2004م[1]، والذي تم إقراره كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وما لازمها من فشل استخباراتي في توقع الهجمات. الهدف من هذا المكتب هو مساعدة أجهزة الاستخبارات الوطنية عبر دمج الاستخبارات الخارجية والعسكرية والمحلية بشكل فعال وقوي من أجل الدفاع عن الوطن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001

من خلال هذا المبحث سنتناول الفكر الأمريكي بعد احداث 11 سبتمبر بالتركيز على الصعيد الأمني وذلك من خلال المطلب الاول الذي يركز على أهمية ومكانة الأمن لدى صانع القرار الأمريكي (رئيس الجمهورية، وزير الخارجية، وزير الدفاع)، اما المطلب الثاني ندرس فيه رؤية صانع القرار للقضايا الأمنية والتهديدات الخارجية و آليات المواجهة.

المطلب الأول: أهمية ومكانة الامن لدى صانع القرار الأمريكي.

1. لدى رئيس الجمهورية:

في هذا المطلب حاولنا دراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة حكم الرئيس "جورج دبليو بوش" على حالة الدولة الامريكية لحظة ما بعد 11 سبتمبر 2001، التي اختزلت الكثير من المشاهد الخاصة بوضعية الدولة الامريكية حيث جمعت هذه اللحظة بين اقصى مشاهدة القوة و اقصى علامات الضعف، حيث ظل الرئيس بوش طوال حملته الانتخابية منتقدا لمستوى تسلح و تنظيم الجيش الأمريكي، حيث صرح بان الجيش الأمريكي لا زال

[1] مطر الزبيدي، مرجع سابق، ص.77.

منظما لمواجهة تهديدات الحرب الباردة اكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد. وبعد صوله للبيت الأبيض، برزت عدة تساؤلات منها ما هي ملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؟

من اهم مميزات الاستراتيجية الامريكية في فترة حكم بوش الابن ظهور ما يسمى الحرب الاستباقية، لقد أصبحت فكرة استباق العدو والحرب الوقائية مكرسة في السياسة الأمريكية ، بل أصبحت جزءا من استراتيجيتها الجديدة وهي الاستراتيجية الاقرب لمواجهة الارهاب. تخضع السياسة الدفاعية الامريكية الى نوعين من العوامل الهيكلية، الاولى تتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته ادارة بوش معها الى السلطة والتي تهدف الى خطة اصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية، و الثانية تتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها احداث 11 سبتمبر 2001، و التي اكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات البالغة الخطورة التي يتعرض لها الامن القومي الامريكي و مصالحه عبر العالم.

وهنا لا ترتكز هذه الدراسة على تأثير احداث 11 سبتمبر في "الامن القومي" الأمريكي و انما في المفهوم الأمريكي للأمن القومي، أي الامن القومي كما يتبدى في عقول و ادراكات و تصورات المجموعة المركزية التي قامت على شؤون الامن القومي الأمريكي في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش [1]، وكان دافع تركيز الدراسة على التحول في "المفهوم" هو القناعة بان العمليات التي مرت بها صناعة هذا المفهوم في ظل أداة الرئيس بوش و بعد 11 سبتمبر اكتسبت أهمية ربما فاقت أهمية المنتج النهائي لسياسات الامن القومي.

حيث ان احداث 11 سبتمبر 2001 شكلت منعرجا خطيرا في مسار الاستراتيجية الامنية الامريكية، فبعد الهجوم على برجي التجارة العالمي و استهداف البنتاغون، شكلا تطورا في تهديد الامن الوطني الامريكي، ما دفع المسؤولين الامريكيين يعيدون رسم استراتيجيتهم الامنية العالمية، و على رأسهم الرئيس بوش الابن و فريقه الرئاسي

[1] محمد مصطفى كمال، "احداث 11 سبتمبر والامن القومي، مراجعة الأجهزة والسياسات، السياسة الدولية"، ع.51، (جانفي 2002)، ص ص.57-68.

الجمهوري، و التي ستشهد تغير العالم، حيث جرى حشد غير مسبوق للتأييد الشعبي و الدولي للرد على هذه الهجمات، اذ تبلورت استراتيجية أمنية جديدة، تمزج بين التهديدات الأمنية التقليدية الناتجة عن الدول والتهديدات الأمنية غير التقليدية، ومصدرها الجماعات الإرهابية العابرة الدول كتنظيم القاعدة الإرهابي، فتصدّر قائمة التهديدات باستراتيجية الرئيس بوش الابن، تنظيم القاعدة والدول الحاضنة له، أدت احداث 11سبتمبر 2001 الى قيام الحكومة الامريكية بمراجعة منظومة الامن القومي، فقد اعلن الرئيس بوش الابن في 2001/09/20 عن انشاء مكتب جديد تابع للبيت الابيض، اطلق عليه مكتب الامن الداخلي "**Office homeland security**" لمواجهة الارهاب، يكون دره شبيها بدور مستشار الامن القومي بالتركيز على قضية الارهاب[1].

2. لدى وزير الدفاع:

ان احداث 11سبتمبر2001 سمحت للولايات المتحدة الامريكية بإعادة ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع سياستها، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الامريكي "رامس فيلد" بعد يومين من الاحداث، حيث قال "ان الدماء الامريكية التي زهقت في الاحدث ستحقق اهدافا عظيمة للولايات المتحدة الامريكية على مدى قرن كامل"[2]

وكان وزير الدفاع الامريكي "**دونالد رامسفلد**" اكثر وضوحاً في انتهاج الولايات المتحدة للأسلوب الحرب او الضربة الوقائية و الاستباقية اذ قال "ان الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي أحياناً المبادرة في

[1] عادل عبد الله المطيري، "قراءة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، في: https://arabi21.com/story/1065786/، (2018/05/08).

[2] نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، في: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2013-dafatir/1527-1990-2012، (2018/05/08).

العمليات وقد يتطلب الدفاع ضد الارهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين نقل الحرب لدى الاعداء ففي بعض الاحيان يكون الهجوم أفضل أشكال الدفاع".[1]

وقد ذكر **رامسفيلد** ايضا " إذا كان بمقدور الارهابيين تنظيم هجمات في أي وقت واي مكان بمختلف الوسائل ربما انه من المستحيل الدفاع عن كل شيء طوال الوقت وضد جميع الوسائل، علينا اذ في مطلق الاحوال اعاده تحديد ما هو دفاعي .... ان الدفاع الوحيد الممكن هو البحث عن الشبكات الارهابية الدولية ومعاملتها كما يجب".

3. لدى وزير الخارجية:

اضافة الى موافقة الكونغرس على قوانين لتامين الجبهة الداخلية ضد الارهاب من بينها قانون الوطني الامريكي لعام 2001 **USA Patriot ACT**، تقدمت الادارة الامريكية بهذا المشروع بعد أحداث09/11، وقد تضمن عدة مواد التي عمت السلطات الامريكية في مواجهة الارهاب، منها اعطاء وزير الخارجية صلاحية تصنيف اي مجموعة في الولايا المتحدة كمجموعة ارهابية، اضافة الى تعديل قانون الهجرة و الجنسية و منع حملة البطاقة الخضراء من العودة اذ اعتبرت وزارة الخارجية ان اراء المهاجر تعوق مكافحة الارهاب.[2] ويسمح القانون لوزير الخارجية بإبعاد المقيمين في امريكا الذين يقدمون اي نوع من المساعدة بانها مجموعة ارهابية.

[1] محمد مكليف، "منظور الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، في:
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10759، (2018/05/08).

[2] ريا قحطاني الحمداني، الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص.142.

ان اسلوب الحرب الوقائية يمنع العدو من فعل التهديد فالولايات المتحدة تريد القضاء على العدو قبل ان يهددها وهي ترى ايضاً في اسلوب الحرب الوقائية هو الذي يعيد استراتيجية الردع، لذا وجدت الولايات المتحدة ان أفضل وسيلة هي البدء بالهجوم من أجل عدم اعطاء فرصة للعدو ان يهدد الامن القومي الامريكي.

المطلب الثاني: رؤية صانع القرار للقضايا الأمنية والتهديدات الخارجية وآليات المواجهة.

بعد الاحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عمدت الإدارة الامريكية الى القيام برد حاسم على تلك العمليات ومن بينها اعلان الحرب على الإرهاب وغزو العراق وأفغانستان، وقد بدا منذ اللحظات الأولى التي أعقبت هذه الهجمات ان الإدارة الامريكية تتجه نحو تعزيز سياساتها الأمنية الدفاعية ولو على حساب المساس بالمنظومة القيمة للمجتمع الأمريكي وتهديد الحريات المدنية والسياسية التي ظلت الولايات المتحدة الامريكية تعتبرها مصدرا للنموذج الأمريكي العالمي[1]، ووفقا لنص استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2002 ركزت الإدارة الامريكية في اعقاب احداث 11 سبتمبر على نمطين هما: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

1- التحدي الإرهابي:

يرى جون بولتون بان احداث 11 سبتمبر قد اعادت الحاجة الى التحلي بالثبات والصمود في وجه الاخطار الناشئة التي باتت تهدد الامن الأمريكي، حيث تغيرت البيئة الأمنية الدولية، وبات الخطر الأكبر الذي يهدد الامن العالمي لا ينبع من شبح حرب نووية بين قوتين عظيمتين كما كان يجري خلال الحرب الباردة، انما ينبع من خلايا إرهابية ستضرب دون انذار مستخدمة أسلحة تدمير شامل، وجميع الدول باتت مضطرة الى إعادة تقويم وضعها الأمني، والى تحديد موقعها في الحرب على الإرهاب.[2]

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الحرب العالمية على الإرهاب أكذوبة القرن"، في: http://democraticac.de/?p=16339، (2018/05/10).

[2] معمري، مرجع سابق، ص.147.

و لذلك مثلت هذه الأخيرة، أساسية في استراتيجية الامن القومي الأمريكي المقدمة في سبتمبر 2002، حيث ان الإدارة الامريكية الحاكمة، و في غمرة التأييد العالمي لمسعاها اتخذت نهجها استباقيا لمواجهة تهديد الجماعات و التنظيمات الإرهابية، لأجل ذلك سياسة استخبارية عاجلة كمنع تكرار وقوع هجمات مشابهة لما حصل يوم الحادي عشر من سبتمبر، او ما عبر عنه بولتون بالحيلولة دون وقوع الموجة الثانية للإرهاب، و يقول جورج المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الامريكية في هذا السياق مخاطبا موظفي وكالة الاستخبارات المركزية، على الحركات الإرهابية ان لا تنعم بروح الانتصار.

وعليه ان نوجه رسالة قومية للدول الداعمة لهذه الحركات مفادها انهم لن يرهنوا مستقبل الإرهاب وهي الاستراتيجية التي حددت طبيعة التهديد الإرهابي من جهة و البيئة العالمية التي يتمثل ضمنها كجهة ثانية، وترى الاستراتيجية المعدة ان التنظيمات الإرهابية، وان تباينت ادواتها وأهدافها، انها تتطور وفقا لذات النسق او ما يعبر عنه بهيكل الإرهاب الذي تحدده أربعة عناصر:

- ✓ **البيئة الداخلية:** وهي الظروف والمحددات التي تمثل قوة دفع لتشكل هذه الجماعات، كما ترسم بدرجة كبيرة الأهداف الإرهابية.
- ✓ **الدول المركزية:** وهي التي توفر الغطاء الداعم للإرهاب، سواء كان هذا الدعم سياسيا او لوجيستيكيا او معنويا.
- ✓ **عنصر القيادة:** وهي السلطة العليا تحتل هذه التنظيمات وغالبا ما تكون مشخصة أي التمحور حول قيادة كارزماتية.
- ✓ **البيئة الدولية:** تعتبر الإطار العام الذي يضبط وسائل واهداف وتوقيت العمليات الإرهابية.

تحدد استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2002، أربعة مجالات رئيسية تمثل اهداف عملية التهديد الإرهابي:[1]

- المواجهة المباشرة مع الجماعات الإرهابية.
- تصنيف مساحات الدعم لهذه الجماعات.
- التقليل من الفرص والظروف المغذية للإرهاب.
- تطوير السياسة الدفاعية الرابطة بين المصالح القومية الامريكية داخليا وخارجيا.

ولذلك فقد مثلت الحرب على الإرهاب محور لاستراتيجية الامن القومي الأمريكي، وتعددت بذلك قراءات الاستراتيجية لأشكال مواجهة هذا التهديد، ومن أبرزها وثيقة "استراتيجية أمريكا في حربها على الإرهاب"، التي قدمها المحافظون الجديدة بقيادة "دوغلاس فايت" وكيل وزارة الدفاع الامريكية، وقد ارتكزت على ثلاث محاور هي:[2]

- تدمير البنية الأساسية للتنظيمات الإرهابية وتعطيل نشاطها.
- التوجه نحو حرب الأفكار لاستئصال أيديولوجية التطرف لدى هذه التنظيمات.
- تفصيل اطر الامن القومي الأمريكي باستحداث وزارة جديدة هي وزارة الامن الوطني، وخلق قيادة جديدة بوزارة الدفاع مهمتها الاشراف الأمني على الحدود الجغرافية للولايات المتحدة.

لقد مثل الإرهاب شكلا جديدا من اشكال التهديدات الأمنية، اذ اعتبرت الحرب على الإرهاب وفقا لنص وثيقة استراتيجية " الامن القومي" الصادرة في سبتمبر 2002، الدعوة الوحيدة التي تمكن من توحيد العالم بوحداته

[1] موسوعة المقاتل، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمواجهة الإرهاب" ،في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec09.doc_cvt.htm، (2018/05/10).

[2] احمد الريماوي، "السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي"، في: http://www.wata.cc/forums/showthread.php?21711، (2018/05/10).

الكبرى والصغرى خلف التوجه الأمريكي كنوع من التأييد للريادة الامريكية، كما يقدم "ريتشارد بيرل" الرئيس الأسبق لمجلس السياسات الدفاعية بخصوص مسالة التعاطي مع التهديد الإرهابي طرحا دولاتي واقعيا في إدراك مفهوم الامن الأمريكي[1] ففي كتابه الذي الفه بالاشتراك مع "دافيد فروم" الكاتب الأسبق لخطابات الرئيس بوش الابن حول:" نهاية الشرك: كيف الانتصار على الإرهاب".

لكن على الرغم من ان الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 2001/09/11 بنى تصوراته استنادا الى مركزية الحرب على الإرهاب في الاستراتيجية الأمنية الجديدة، الا ان هناك بعض الأصوات التي ترفض الإقرار بهذه المصلحة، ومن بينها " ريتشارد هاس" الذي يرى ان الحرب على الإرهاب لا تصلح لان تكون الشغل الشاغل للاستراتيجية الامريكية، حيث يقول ان تلك الحرب ليست لها مساحة محدودة او نقطة بداية ونهاية، كالحروب التقليدية[2] حيث انه يشبه هذه الحرب وكأنها الحرب على الأوبئة التي لا تنتهي بحكم استحالة القضاء عليها.

2- أسلحة الدمار الشامل:

تولي استراتيجية الامن القومي الأمريكي اهتماما خاصا يسمى " التحديات الجديدة المميتة" من جانب دول الشر والارهابيون الذين يصرون على سعي الشعب لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وهذا ما جعل مارغريت تاتشر الوزيرة الأولى السابقة لبريطانيا تقول عند وصفها للتهديدات الجديدة التي حلت محل التهديدات القديمة بان انهيار الاتحاد السوفياتي قد أدى الى مفاقمة التهديد الوحيد الأكثر اثارة للرعب في الازمة الحديثة، التهديد المتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

[1] معمري، مرجع سابق، ص .137.

[2] ريتشارد هاس،" قراءة في كتاب الفرصة"، في: http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/095.htm، (2018/05/11).

فهذه الأسلحة جنبا الى جنب مع قابلية تطويرها وايصالها الى الأهداف، باتت اليوم بحوزته بلدان متوسطة المداخيل ذات كتل سكانية متواضعة، ولعل الهاجس الأكبر بالنسبة للاستراتيجية الامريكية هو المزاوجة بين أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، الامر الذي يجعل هذا التهديد موازيا الى حد ما للتهديد السوفياتي خلال مرحلة ما بعد ازمة الصواريخ الكوبية، او ما يعرف بالفترة النووية للحرب الباردة.

ولذلك يرى تقرير مقدم من وكالة الاستخبارات المركزية الى الكونغرس في 2003 بان نعيش حقبة تتميز بكثرة الدول المالكة او الموشكة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، خاضعة لقيادة اشخاص مصابين بجنون العظمة ورجال أقوياء اشتهروا بالافتقار الى النزعة الإنسانية، او بحكومات ضعيفة غير مستقلة او غير شرعية لذلك يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل بحسب جون بلوتون ووصولها الى الدول الداعية للإرهاب والى ايدي الجماعات الإرهابية.

التهديد الأمني الأخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة الامريكية، تمثل أحد أوجه خطورة تحدي أسلحة الدمار الشامل في مدى ارتباطه بالتحدي الإرهابي، حيث لم يعد اليوم النظر الى مسالتي الانتشار والإرهاب، بوضعها قضيتين منفصلتين كليا، وبشكل من اشكال التعاطي الأمريكي مع هذا النمط التهديدي كرست الإدارة الامريكية مجموعة من الأهداف ينبغي الوصول اليها، ومن أهمها:[1]

- ✓ تطوير نظم الرقابة على التسلح؛
- ✓ العمل على حظر الانتشار النووي، خاصة عندما تعلق الامر بالدول التي تصنفها أمريكا ضمن محور الشر؛
- ✓ الاعتماد الاستراتيجية الأمريكي للدفاع الصاروخي.

لقد تمخض عن كل من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تحول عميق في صورة الفهم الأمريكي للتحديات الأمنية التي كانت قائمة، وبات الادراك الأمريكي بالطبيعة الجديدة للتهديد أكثر من ذي قبل، فأحداث 11 سبتمبر

[1] معمري، مرجع سابق، ص.149.

افضت الى تسليط الأضواء الكاشفة على طبيعة التهديدات الحقيقية التي تواجهها أمريكا، حيث تقول "كوندوليزا رايس" في هذا الصدد:" ان التهديدات اليوم لا تأتي من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة ضبابية من الإرهابيين والتي تصدر عن دول قوية بمقدار ما تخرج من ارحام دول مفلسة حيث انه لا شك بان أمريكا بعد 11 سبتمبر تواجه تهديدا وجوديا لأمنها لا يقل عن الحرب الاهلية او الحرب الباردة". لقد جاءت احداث الحادي عشر أيلول 2001 كفرصة لتبني ثلاث أفكار جديدة هي:[1]

- الحرب الاستباقية؛
- تقسيم العالم الى محور للخير ومحور للشر دون وسطية؛
- استعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا.

من خلال هذا نرى ان الإدارة الحاكمة " المحافظون الجدد" يغلب عليها عنصر التطرف: لا تجيد سوى لغة القوة والحرب، والعمل على إحلال المصلحة الإسرائيلية قبل المصلحة الامريكية.

[1] إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص .12.

الفصل الثالث

التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية بعد احداث 09/11

الفصل الثالث: التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية بعد احداث 09/11

في عهد الرئيس **جورج بوش الابن** انطلق تيار المحافظ الجديد في قراءته للأولويات الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإطلاق شعار المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب، اذ أصبحت استراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيسي لمرتكزات السياسة الخارجية الامريكية، من حيث ملاحقة التنظيمات الإرهابية، وملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل، إضافة الى نشر قيم الديمقراطية باعتبارها قيم داعمة للأمن القومي الأمريكي وان غيابها يعتبر مصدرا رئيسيا للإرهاب والتطرف.

تناول هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: غزو العراق 2003 وخطاب مكافحة الارهاب

المبحث الثاني: الخطاب الأمريكي وغايته في القضاء على الإسلام السياسي

المبحث الثالث: آثار وانعكاسات التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية

المبحث الأول: غزو العراق 2003 وخطاب مكافحة الإرهاب

عندما وقعت احداث 2001/09/11 سنحت الفرصة للولايات المتحدة الامريكية تصفية حسابها مع الرئيس صدام حسين عن طريق اختلاق علاقة بينه وبين تلك الاحداث حتى قيل ان العراق مول التفجيرات، كما تردد ان العراق اقام معسكرات لتدريب إرهابيين في الصومال وأخرى لعناصر من تنظيم القاعدة قرب بغداد، وقيل ان العراق يدا في ارسال طرود الجمرة الخبيثة التي اجتاحت الولايات المتحدة الامريكية واشاعت الفزع من احتمال التعرض لحرب كيميائية، إضافة لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل. ندرس في هذا المبحث مطلبين، حول الأهداف الامريكية لاحتلال العراق، وتداعياته:

المطلب الأول: اهداف الاحتلال الأمريكي للعراق

عندما فشلت كل المحاولات لتوريط العراق في احداث سبتمبر وتوابعها، عادت الولايات المتحدة الامريكية الى تحريك عمل تفتيش على أسلحة الدمار الشامل، على أساس انه من غير المؤكد ان العراق لم يطور تلك الأسلحة منذ عام 1998، عندما رفض عودة المفتشين الدوليين.

شكلت احداث 09/11 محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ومنذ اللحظة التي استحدث فيها الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** مصطلح "محور الشر" محددا العراق، بدأ العد العكسي لنظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين.[1]

ان الحجج الامريكية المعلنة لإضفاء الشرعية على احتلالها العراق غير صحيحة، لادعاء الولايات المتحدة الامريكية بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل هو دليل غير مؤكد، وهذا تقارير بعثات التفتيش الدولية التابعة للأمم

[1] عدنان الهياجنة، "العلاقات العربية – الأمريكية.. المصالح والمبادئ"، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-9132-9b260114faa3، (2018/05/15).

المتحدة، حيث لم تؤكد وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهذا ما اثبتته القوات الامريكية من جراء عدم تمكنها من وجودها هناك بعد الغزو.

قبل بداية الغزو الأمريكي للعراق، قام البيت الأبيض ووزارتا لخارجية والدفاع الامريكيتان بتطوير استراتيجية دبلوماسية وعسكرية ونفسية إعلامية مشتركة معتمدة على **حرب المعلومات***، من أجل كسب الرأي العام المحلي الأمريكي والعربي والإسلامي والعراقي والعالمي، إضافة الى حرب ساخنة عسكرية لتدمير البنية التحتية العراقية وقتل شعبها سواء أطفالا ونساء ورجال، بحجة تحرير العراق من نظام صدام حسين الظالم، ففيوم 2003/03/19 قامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بشن حربها على العراق لاحتلاله وسميت بـ OperationIraki Freedom.[1]

من خلال ما عرضته الولايات المتحدة الامريكية من مبررات من اجل غزوها العراق هي مسوغات واهية لا تسمح لها بالتدخل في بلد ذي سيادة، وهذا مخالف للقانون الدولي والشرعية الدولية، باعتبار ان الحجج لإضفاء الشرعية على غزوها العراق واحتلاله هي حجج غير صحيحة.

في يوم 4 سبتمبر 2002؛ قالت شبكة تلفزيون "سي بي أس (CBS) "الإخبارية الأميركية إنها حصلت على وثائق تظهر أن قرار غزو العراق اتخذه وزير الدفاع الأميركي آنذاك **دونالد رمسفيلد** بعد ساعة من وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001 على واشنطن ونيويورك، وأضافت الشبكة أن الوثائق تفيد بأن رمسفيلد خاطب معاونيه العسكريين قائلا: "فكروا فيما إذا كان مناسبا ضرب **صدام حسين** في الوقت نفسه وليس فقط **أسامة بن**

[1] ابراهيم احمد ابوعرقوب، "حرب المعلومات الامريكية على العراق في حرب عام 2003"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م.41، ع. 2، 2014، ص.ص 442-451.

- حرب المعلومات هي حرب تستهدف قلب وعقل العدو من اجل كسب الراي العام.

لادن"، رغم أن كل التقارير الأميركية ألقت باللوم في تلك الهجمات على تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن.[1] وإثر تصريحات لبوش اتهم فيها العراق بأنه "حليف لتنظيم القاعدة"، وقال إنه "ليس خيارا بالنسبة لنا ألا نفعل شيئا إزاء التهديد الخطير الذي يشكله البرنامج العراقي لإنتاج أسلحة استراتيجية"، وهنا تبرز عدة اسئلة: ما هي حقيقة الاهداف الامريكية؟ وهل بدأت النوايا والبرامج لضرب العراق قبل احداث 11 سبتمبر ام بعدها؟

ان الاهداف المعلنة جاءت واضحة وصريحة على لسان قادة الولايات المتحدة الامريكية، منها أسلحة الدمار الشامل وايواء التنظيمات الارهابية، ورفض العراق الالتزام بالشرعية الدولية منها القرارات الصادرة من مجلس الأمن (رقم 700-715-1441)[2]، والتصدي المبكر للخطر الكبير الذي يشكله العراق في مصادره العسكرية، هي من بين الدوافع المعلنة للحرب على العراق. حيث يقول خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية عن هذه الاهداف في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية يوم 20 ديسمبر 2006 بانها تشمل:[3]

- منع العراق من حيازة وانتاج اسلحة الدمار الشامل؛
- وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة؛
- القضاء على الارهاب؛
- اقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلا يحتذى بها في الشرق الاوسط.

اضافة الى هذه المبررات، انهاء العقوبات الاقتصادية على العراق، حماية حقول البترول وثروات العراق من اجل العراقيين، مساعدة العراقيين على توفير ظروف مواتية لتشكيل حكومة انتقالية، ومتابعة الجماعات الارهابية والقضاء عليها.

---

[1] موسوعة الجزيرة، "الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية"، في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/12/23، (2018/05/15).

[2] أحمد أحمدي إبراهيم أحمدي، "الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة غزو العراق"، في: http://democraticac.de/?p=35606، (2018/05/15).

[3] امين المشابقة، سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص.80.

غير ان هناك دوافع اخرى مختلفة منها سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى حضارية غير معلنة نحصرها فيما يلي:[1]

1. تأكيد الهيمنة الامريكية واظهار التفوق العسكري، من خلال انشاء قواعد عسكرية في العراق والتي تعتبر من إحدى أسباب احتلاله، حيث لميكن إقامة القواعد أمرًا خال من أي مضمون استراتيجي، للعراق أهمية عسكرية وأمنية واستخباراتية واقتصادية لدى صانع القرار السياسي في واشنطن، والدليل على ذلك، القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العراق ما بعد عام 2003م، فمن بين أهداف إقامة تلك القواعد لمواجهة النفوذ الإيراني، وتأتي أهمية القواعد العسكرية الأمريكية في العراق أيضًا بحجة حماية الأراضي من القواعد و التنظيمات الإرهابية، واستمرار متابعة هذه التنظيمات وقياداته في العراق، ورصد تحركات خلاياه النائمة وافشال مخططاته بالعودة من جديد والعمل على تعزيز الدعم والاسناد الدولي لهذا التوجه والاشراف على جميعا لمساعدات الدولية التي تقدم في سبيل مكافحة الإرهاب وأدواته في العراق؛

2. السيطرة على احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني اكبر احتياط نفطي في العالم، فقد تحدثت تقارير عديدة عن التحريض على غزو العراق من طرف مسؤولي شركات نفط أميركية كبيرة، من بينها مثلا مجموعة **هاليبيرتون النفطية** التي كان **ديك تشيني** نائب الرئيس الأميركي آنذاك يتولى إدارتها، ويستدلون على صحة ذلك بأن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) منحت هاليبيرتون دون تقديم مناقصة في نوفمبر 2003،[2] عقدين مختلفين الأول بسبعة مليارات دولار لإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية العراقية والتزويد بالمنتجات النفطية المكررة في العراق، والثاني لتقديم دعم لوجستي للقوات الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بقيمة 8.6 مليارات دولار؛

[1] المرجع نفسه، ص.81.

[2] تقرير لجنة التحقيق في قضية "هاليبرتون" كما نشر، في: http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/421/، (2018/05/16).

حقول النفط العراقية

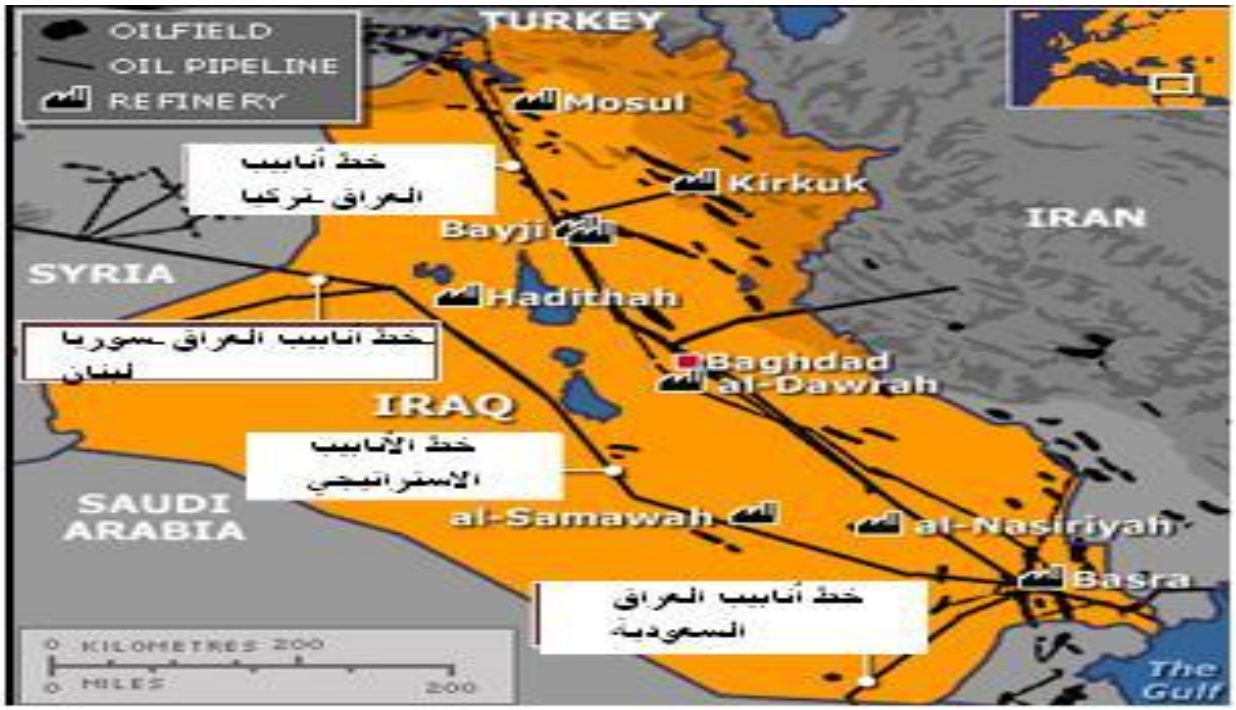

احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم

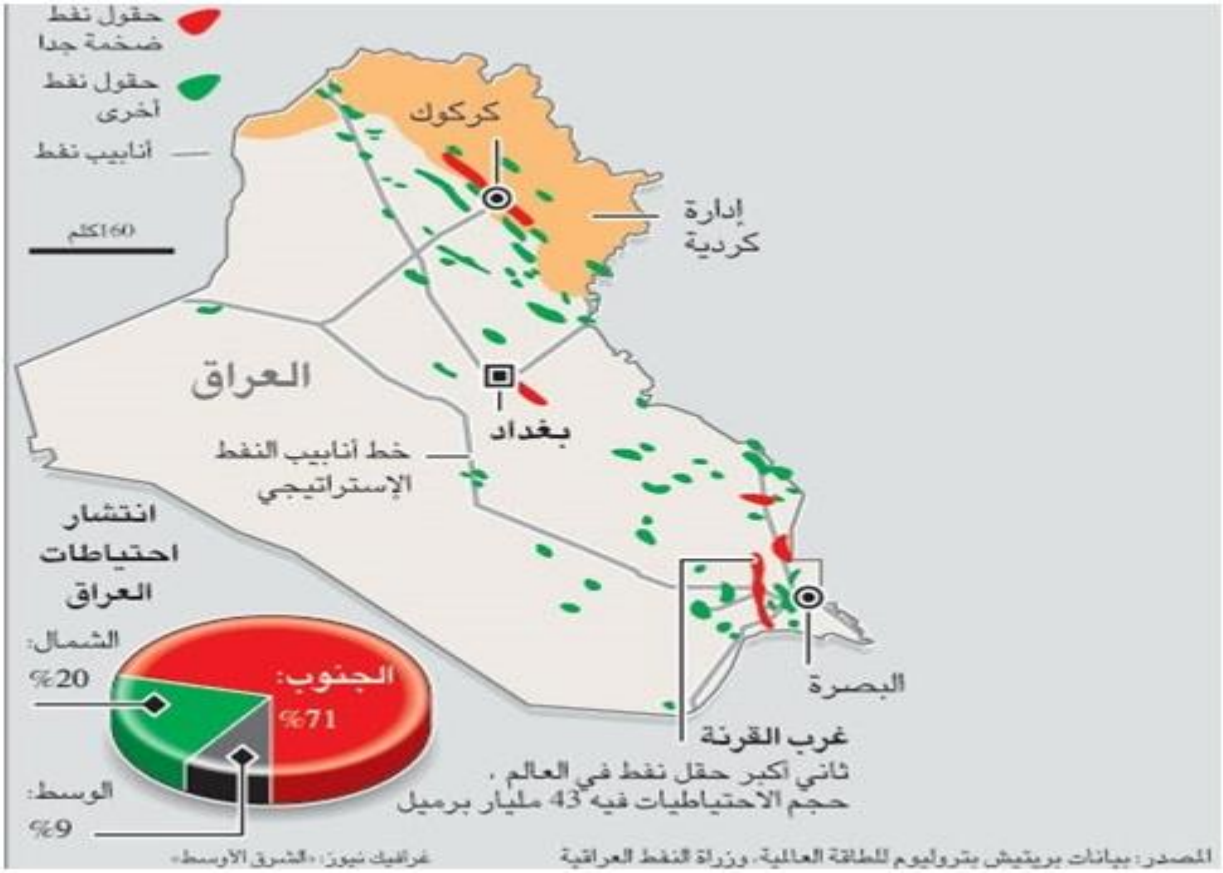

3. فرض العزلة على إيران وتطويقها، مما يعرضها للضغط عنيف قد يؤدي الى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها؛

4. أما على الجانب السياسي الديبلوماسي فيحتل العراق مكانة متقدمة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي، سواء كان ذلك الصانع من الحزب الجمهوري أو الديموقراطي والدليل على ذلك أن السفارة الأمريكية في العراق تعد أكبر السفارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهذا يوحي بأهمية هذا البلد في السياسة الأمريكية؛

5. منح إسرائيل صكا أمريكيا بجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الامريكية فيها.

اذن الهدف الرئيسي والمشروع الذي أعلنته امريكا من تدخلها الحالي في العراق جاء تحت عنوان القضاء على الجماعات الارهابية، وإعادة الأمن للعراق ومنطقة الشرق الاوسط، ونشر مبادئ الديمقراطية على الطريقة الامريكية، وانهاء الديكتاتورية، في حين كانت الاستراتيجية الامريكية تسعى للسيطرة على المنطقة واستغلال الثروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية والمستندة على الطاقات البشرية من العلماء والفنيين، اضافة الى خدمة مصالح اسرائيل في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق

قد افرز المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عدة آثار وتداعيات، فالحديث عن تداعيات احتلال العراق على العراقيين وعلى المنطقة لا يمكن أن يكون بمجال أو جانب دون آخر، حيث كان للاحتلال الأمريكي للعراق تداعيات كبيرة، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها.

[1] أهداف التدخل الأمريكي في العراق بين المعلن والخفي، في: http://alwaght.com/ar/News/11125، (2018/05/17).

الجانب السياسي:

1. غياب هيبة الدولة، بل وضياع هيبتها وهذا ما شهدت به غالبية المنظمات المحلية، حيث ادخل الاحتلال الأمريكي للعراق، المجتمع العراقي في صراعات، ومحو الدولة الوطنية وتدعيم الأقليات، فبرزت تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي[1]، حيث عملت الولايات المتحدة على تقسيم العراق الى ثلاثة مثلثات هي: المثلث السني والمثلث الشيعي والمثلث الكردي؛

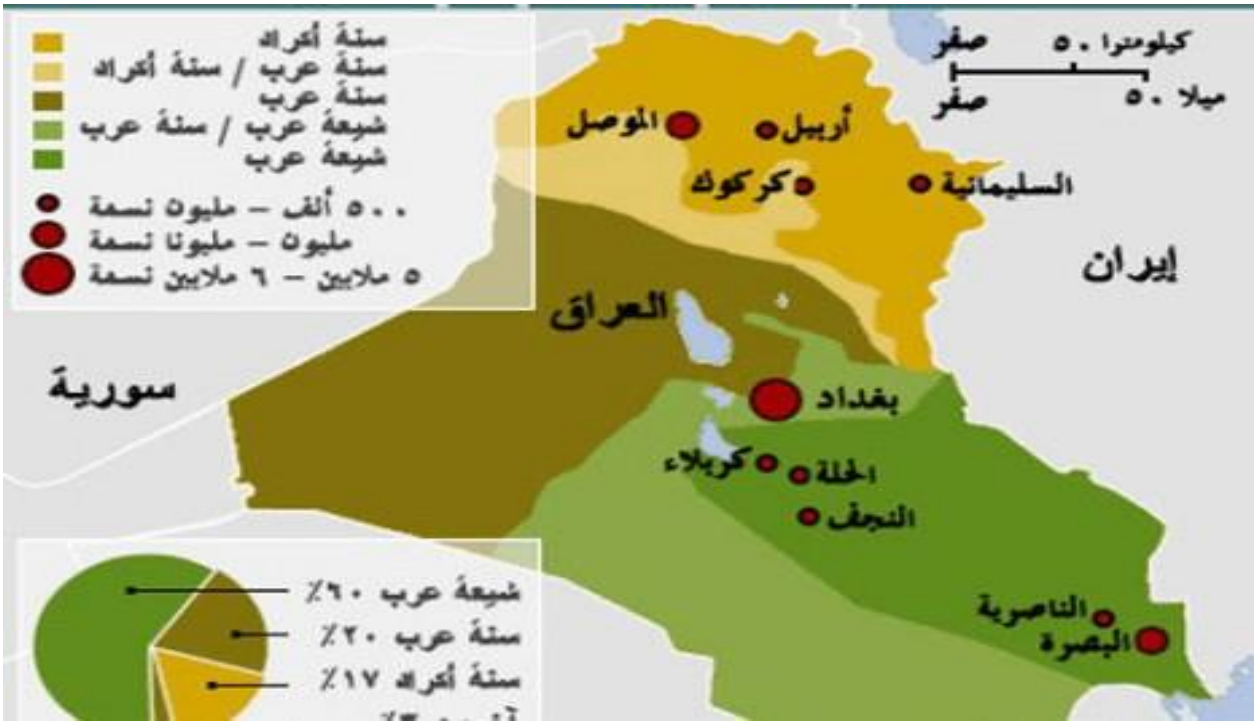

[1] امين المشابقة وسعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص.83.

2. تأكيد سيطرتها ونفوذها في المنطقة، وفرض إرادتها برغم عدم حصولها على موافقة أممية في خطوة احتلال العراق، وكذلك استمرار هيمنتها كقطب أوحد في العالم؛

3. اتهام العرب بالإرهاب واظهارهم بمظهر المخالفين للشرعية الدولية؛

4. سعي الولايات المتحدة لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، من خلال فرض سياسات جديدة بتطبيق اجندتها مشروع الشرق الأوسط الكبير؛

5. حماية أمن إسرائيل ودعمها وتبرير سياستها وتوفير التغطية الدبلوماسية، إضافة إقامة قواعد للموساد الإسرائيلي في العراق، الذي كان له دور في خلق الاحتقان بين فئات الشعب العراقي، مما يخلق حالة تنافر بين العراقيين، وعدم قدرتهم على حماية نفسهم، وهذا ما يجعل العراق دائما بحاجة الى حماية أجنبية، ومن ثم يصبح الاحتلال الأجنبي ضرورة ومطلبا.[1]

6. انهيار النظام العربي الإقليمي، وبالتالي صارت الدول العربية تتماشى بشكل أو بآخر مع الإرادة الأمريكية للحفاظ على مصالحها وكياناتها.

الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

كان للاحتلال العراق آثار وتداعيات اقتصادية كثرة انعكست بمجملها على العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، واهم تلك الآثار نذكر:[2]

1. التدمير الشامل والعشوائي للبنية التحتية العراقية، تزامن معه انخفاض الناتج المحلي الى أدنى مستوياته، إضافة الى انهيار سعر الصرف؛

[1] محمد أحمد، "الغزو الأمريكي –البريطاني للعراق عام "2003، مجلة جامعة دمشق، م.20، ع.4، 2004، ص.ص 134-140.

[2] جاسم الشمري، احتلال العراق وخطر تداعياته، في: http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5136، (2018/05/18).

2. تدهور مستوى المعيشة للشعب العراقي الى ادنى مستوياته، بحيث أصبحت نسبة كبيرة من المواطنين تحت خط الفقر، وتفاقم مشكلة البطالة وتدني مستوى التعليم؛

3. سيطرة الشركات الأجنبية على الرأسمال العراقي بفعل استثماراتها الواسعة في العراق منها الإسرائيلية في مجال الاتصالات؛

باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال، بل جرت محاولة تخريبه جزئية وقعت لاحقا بعد عملية الغزو العسكري لأهداف واضحة من قبل مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال او عناصر مسلحة تستهدف السرقة[1].

الجانب الأمني:

ان غزو العراق واحتلاله عسكريا اوجد آثار وتداعيات في المجال الأمني العسكري ولا يزال مستمرا، نبرز اهم النقاط التالية:

1. فقدان العرب للقوة العسكرية نتيجة لتدمير البنية العسكرية العراقية، وخروج العراق من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي؛
2. إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة على الأراضي العراقية، مما يشكل خطرا وتهديدا على الامن الإقليمي العربي بصفة عامة، ودول الجوار بصفة خاصة؛
3. تعزيز الأمن العسكري الإسرائيلي بفعل وجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق؛
4. تقليص الدعم الإيراني للعرب بشكل عام.

من خلال التداعيات التي تم ذكرها على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، فانه من الواضح ان إدارة بوش لم تفكر بالخروج من العراق بعد احتلاله، وإسقاط النظام فيه كما ادعت قبل شنها الحرب، فهي تبريرات زائفة لا أساس لها من الصحة، لان أمريكا لم تجد أسلحة الدمار الشامل في العراق و لم تستطع فرض النظام، بل جلبت

[1] امين المشابقة وسعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص.84.

الفوضى ولم تجلب الديمقراطية المزعومة، ولم تجد أي شيء يدل على أن العراق يقف وراء أحداث 11 سبتمبر، أو له علاقة بالقاعدة.

فقد كان واضحا من خلال وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" [1]عن الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم والهيمنة على العالم، خصوصا منطقة الخليج العربي، وهذا من اجل الاستفادة من عمليات إعادة أعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، وقد وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية "بغنيمة الحرب"[2]، حيث كانت مكافحة الإرهاب وإسقاط النظام ما هو إلا وسيلة من أجل تفكيك العراق، فالغايات الأمريكية هي السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض هيمنتها فيه، إضافة لخدمة المصالح الإسرائيلية في المنطقة وضمان امنها، وذلك من خلال تفكيك النظام الإقليمي العربي ومنع أي توازن عربي مع إسرائيل.

[1] عادل عبد الله المطيري، "قراءة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، في: https://arabi21.com/story/1065786، (2018/05/19).

[2] نبيل ابراهيم، "هل نجحت امريكا من تحقيق اهدافها من احتلالها للعراق؟!"، في: http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0710/nabil3_270710.htm، (2018/05/19).

المبحث الثاني: الخطاب الأمريكي وغايته في القضاء على الإسلام السياسي

إن اهتمام الغرب بالإسلام على الصعيد السياسي له جذور تاريخية، إذ تزايد هذا الاهتمام في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وخاصة بعد تنامي الحركات الإسلامية وتمدد دورها في العالم العربي، وزاد اهتمام الغرب بالإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

حيث شكلت الأحداث منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، نظرا لان المسؤولية عن الأحداث علقت منذ اللحظة الأولى بالعرب و المسلمين، ومنه توالت موجات العداء ضد الإسلام خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار الحرب ضد الإرهاب قد أصبحت تستهدف بالأساس دولا عربية و إسلامية، التي أسهمت في خلق العداء بين الغرب و المسلمين، وبخاصة في ظل التصريحات العديدة التي صدرت عن المسئولين الغربيين.

فالرئيس الأمريكي "**بوش الابن**" وصف في تصريحه له "الحرب ضد الإرهاب" بأنها حرب صليبية[1]، كما أن دوائر أمريكية راحت تروج أن لمقولة أن الجهاد في الإسلام هو مرادف للإرهاب، مؤكدة على أن الدين الإسلامي يحض معتنقيه على التطرف وممارسة العنف والإرهاب.

المطلب الأول: التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية والإسرائيلية.

بعد الحرب الباردة حذر كثيرون من التهديد الإسلامي للحضارة الغربية، وتعالت أصوات في أوروبا وأمريكا تزعم "المسلمون قادمون، المسلمون قادمون" باعتبارها خطرا سكانيا وسياسيا[1]، حيث ربطوا تفجيرات أوكلاهوما بالأصوليين الإسلاميين.

[1] حسين توفيق ابراهيم، "علم السياسة وتداعيات الازمة العالمية"، حولية امتي في العالم- مركز الحضارة للدراسات السياسة، ع.5، 2013، ص.ص 1-39.

بعد أحداث 11سبتمبر2001 زاد تهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية، خاصة عندما تبنت القاعدة والتنظيمات الإسلامية متشددة الهجمات، وراحت تدعو الشعوب العربية الإسلامية إلى ممارسة الجهاد ضد المصالح الأمريكية والوجود الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي، وضد إسرائيل، ومنه تصاعدت المطالب والضغوط الأمريكية على الدول العربية والإسلامية بشأن تعديل مناهج التعليم الديني.

حيث صرح **ويسلي كلارك** الجنرال الأمريكي قائلا:" من كان يظن أننا خرجنا لأفغانستان انتقاما لأحداث 11سبتمبر فليصحح خطأه، نحن خرجنا لقضية اسمها الإسلام، لا نريد أن يبقى الإسلام مشروعا حرا يقرر فيه المسلمون ما هو الإسلام، بل نحن نقرر لهم ما هو الإسلام"[2].

فما يرعب الولايات المتحدة الأمريكية هو مشروع الأمة الإسلامية التي تسعى إليه ألا وهو الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، فهي تعلم انه بقيامها سيكون تهديدا لمصالحها في الدول العربية والإسلامية، حيث صرح في هذا الشأن وفي مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في 2006/10/11 ذكر **بوش** الخلافة عدة مرات فقال: "إن وجود أمريكا في العراق هو من اجل منع إقامة دولة الخلافة الإسلامية التي ستتمكن من بناء دولة قوية تهدد مصالح الغرب"[3].

فالخلافة الإسلامية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي خطر وتهديد لها و للدول الغربية، باعتبار ان إيديولوجية الخلافة الإسلامية لا تعترف بالليبرالية ولا بالحريات، وان مغامرة الرحيل من العراق ستمنح المتطرفين للتآمر والتخطيط ومهاجمة أمريكا من جديد، إضافة إلى نشر عقيدتهم من اندونيسيا إلى اسبانيا، وقال **بوش** أيضا فيما

---

[1] جون ل. اسبوزيتو، ترجمة: قاسم عبده قاسم، التهديد الاسلامي خرافة ام حقيقة (القاهرة: دار الشروق، ط.1، 2001)، ص.291.

[2] عبد الرؤوف بني عطا، "الارهاب والحرب على الارهاب صناعة امريكية بامتياز لمحاربة الاسلام"، في: http://www.hizb.net/?p=5624، (2018/05/20).

[3] المرجع نفسه.

يخص النفط :"تخيلوا وضع العالم الذي يقوم فيه المتطرفون بإسقاط الحكومات المعتدلة ويستولون على التي سوف يهددونا منها و يبتزونا بامتلاكهم للنفط" [1]، إضافة إلى أن الخلافة الإسلامية تسعى إلى إزالة دولة إسرائيل وإزالة نفوذ الغرب، وهذا أمر غير مسموح بالنسبة لأمريكا.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية انه لابد من قيام تحالف دولي ضد العالم الإسلامي، لعدة أسباب منها أنها تعتبره تهديد جديد لأمنها، ومصالحها في المنطقة العربية وأبرزها:

- سياسيا: الديمقراطية، حقوق الأقليات، حقوق الإنسان
- اقتصاديا: النفط، والأسواق المفتوحة
- أمنية: الإرهاب، عملية السلام، وامن إسرائيل

في خطاب ألقاه مساعد وزير الدفاع الأمريكي في ماي2002 أمام مجلس الشؤون العالمية بكاليفورنيا حيث قال:" نحارب اليوم حربا ضد الإرهاب، حربا سوف ننتصر فيها، أما الحرب الأوسع التي نواجهها هي حرب أفكار، وهي تشكل تحديا بالتأكيد، ولكنها حرب يجب أيضا أن ننتصر فيها، أنها كفاح من اجل الحداثة والعلمانية، التعددية والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية الحقيقية، ولتحقيق هذا الانتصار في هذا النزاع الأوسع، يجب أن نعمل على فهم الأوجه العديدة للعالم الإسلامي.[2]

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديا من طرف دول العالم الإسلامي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فهذا التحدي له خطر على الولايات المتحدة لسببين هما:

[1] المرجع نفسه.

2 معتز الخطيب، "تجديد الخطاب الديني بعد 11سبتمبر: جدل ديني وسياسي"، في: http://www.almultaka.org/site.php?id=297&idC=2&idSC=5، (2018/05/21).

- وجود أضخم احتياطات النفط، وبالتالي الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الاقتصاد والقوة في العالم؛
- هذا التحدي نابع من ضمن سياق تحدي إيديولوجي ديني وله أصدائه في أرجاء العالم الإسلامي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد مثل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات الجدية.

الكيان الصهيوني يمثل الولايات المتحدة الأمريكية، فالمصالح الأمريكية واقعة تحت تهديد الإسلاميين، فالقضية الفلسطينية لا تقبل المساومة في الرؤية الإسلامية، وهذا إضافة إلى مخاوف الولايات المتحدة من المخاطر الجمة في حالة وصول الإسلاميين الذين يشكلون المعارضة في عدة أقطار عربية إلى الحكم في دولة من دولها، والتي في الرؤية الأمريكية قد تغير خريطة المنطقة العربية تغييرا شاملا.

أنتجت أحداث 11سبتمبر2001 رؤية جديدة للعلاقات الأمريكية في العالم الإسلامي، حيث تحول الخطر الإسلامي إلى دوائر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب، وظهور الخطر الإسلامي كهدف محوري في الاستراتيجية الحربية الأمريكية[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين أمريكا والحركات الإسلامية

شكلت الحركات الإسلامية التي تعرف بالإسلام السياسي مبحث رئيسي في التحليل السياسي الخاص بالعالم العربي والإسلامي، قبل أحداث 11سبتمبر أكدت بعض الدراسات على فشل الإسلام السياسي، وزاد الاهتمام بالحركات الإسلامية خلال أحداث 11سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات، اذ راح بعض الدارسين والباحثين يؤكدون على انه لا مستقبل لحركات ما يعرف بالإسلام السياسي، وان مستقبلها قد دفن تحت أنقاض برجي التجارة العالمي، هذا إضافة إلى الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.

[1]أيمن محمود السيسي، أمريكا وحركات الإسلام السياسي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص.87.

منذ اللحظات الأولي بعد هجمات 11 سبتمبر على مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الأميركية في واشنطن، بادرت أغلب الحركات الإسلامية عبر العالم إلى إدانة الهجمات، وفي ضوء الأحداث والتطورات التي أعقبت أحداث 09/11، يمكن القول أن الحركات الإسلامية تنقسم إلى صنفين:[1]

1- الحركات الإسلامية المتشددة أو الراديكالية التي تتبنى فكرا انقلابيا، وترفض التعددية السياسية والديمقراطية، وتعادي الغرب، وانتهاجها لأسلوب العنف من اجل بناء دولة إسلامية طبقا للأصول الإسلامية حسب تصورها؛

2- الحركات الإسلامية المعتدلة التي تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة، وذلك من خلال أساليب سليمة ومشروعة، وتقبل التعددية والديمقراطية، وتنبذ العنف والتطرف، ولا تتبنى مواقف معادية للغرب.

فإذا كانت الأحداث قد أكدت فشل وعدم وجود مستقبل للحركات الإسلامية التي تتبنى نهج العنف، إلا أن تداعيات أحداث 09/11 أكدت أيضا أن الحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة اكتسبت زخما جديدا ترجمته نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في عديد من الدول العربية والإسلامية التي جرت خلال 2002 في كل من المغرب والبحرين، وهذا ما يمثل أحد الأدلة الهامة لدحض حجج القائلين بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية.

حيث فوز الإسلاميين في الانتخابات سواء في المعارضة أو الحكم، يرتبط بعدم الرضاء الشعبي عن أداء وممارسات الأحزاب ذات التوجه العلماني التي سيطرت على المشهد السياسي في الدول العربية والإسلامية لفترات طويلة، إضافة رفضهم إلى توجهات السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي[2]، وانحياز أمريكا المطلق لإسرائيل،

[1] توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص.18.

[2] عبد الرحمن محمد فرحانة، "هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم ؟"، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/16، (2018/05/22).

وحربها ضد العراق، وتدخلها المكثف في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية خاصة فيما يخص مناهج التعليم التي دعت إلى تغييرها، هذا ما ولد كراهية الشعوب العربية والإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق فقد دعا خبراء أمريكيين على ضرورة قيام الولايات المتحدة بتغيير ومراجعة سياستها تجاه العالم العربي والحركات الإسلامية، باعتبار أن تأسيس علاقة بين الطرفين فهو يمثل احد ضمانات الأساسية لتامين المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

وفي حالة العلاقة بين الحركات الإسلامية وأميركا، فإن ذلك يقتضي من الولايات المتحدة التخلي عن تجاهل هذه القوى الاجتماعية الصاعدة، وإعادة التفكير في العلاقة بها على المدى البعيد، بشكل يخدم السلم والتعايش، ورفع الظلم الذي يثير حفيظة الحركات الإسلامية في فلسطين والعراق وغيرهما، فإن نجح هذا التوجه الجديد، فإن العلاقة بين الحركات الإسلامية وأمريكا ستتطور نحو الأحسن[1].

في فترة نجاح ثورات الربيع العربي في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في تونس، ومصر، وليبيا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت فعلا التفكير في طريقة جديدة للتعامل مع الإسلاميين، حيث بدأ مجلس الأمن القومي العمل على دراسة ما يمكن أن ينتج عن قيام واشنطن بتغيير سياستها اتجاه العالم العربي، ومن بين النقاط التي كان يتم البحث فيها، تطبيع العلاقات مع الإسلاميين كطرف سياسي عادي.

المقاربة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في العالم العربي، قررت عدم اعتماد سياسة محددة تجاههم، فالإدارة الأمريكية اعترفت بان الأحزاب الإسلامية كانت متنوعة ومختلفة من بلد إلى أخر، فاعتماد سياسة موحدة تجاه الحركات الإسلامية أو ما يعرف بالإسلام السياسي هو قرار غير حكيم، فالسياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق مصالحها في الدول العربية والإسلامية، خلال الأشهر التي تلت الربيع العربي أوضحت الولايات المتحدة على أنها

[1] الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر.. خلافات وخلفيات، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3، (2018/05/22).

ستتعامل مع الإسلاميين على أنهم أطراف سياسية مشاركة في صياغة مستقبل العالم العربي، الذين أعلنوا تخليهم عن العنف، والداعمين للمساواة والحريات.

فتغير السياسة الأمريكية اتجاه الإسلام السياسي، لم يأتي إلا بعد وصول الإخوان المسلمين في مصر للحكم، خلال فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية ووصوله لسدة الحكم في 2012، فالبيت الأبيض لم يُصدر بياناً – إلا بعد الإعلان عن فوز مرسي ، أكد فيه على أهمية "احترام حقوق جميع المواطنين المصريين – بما في ذلك المرأة والأقليات الدينية مثل المسيحيين الأقباط"، ومنوهاً إلى أنه من "الضروري" لمصر أن تحافظ على دورها كـ "ركيزة للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي"[1].

إضافة إلى التغييرات التي قام بها مرسي في المجلس العسكري الذي كان حليف الولايات المتحدة، الذي كانت تعتبره الضامن الرسمي لمصالحها، سواء فاز الإسلاميين بالانتخابات أم لو يفوزوا، إذ قام بتنحية جنرالات الجيش، مما زاد أمريكا قلقا لما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة.

حينها أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإخوان المسلمين عزموا على تغيير الأوضاع، خاصة السياسة الخارجية، عندها عادت الولايات المتحدة لاعتماد سياستها القديمة، وهي استراتيجية وضع يدها في يد أي شخص يوجد في السلطة ما دام يحمي المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وعليه لا يمكن للولايات المتحدة توجيه النقد لهذا الشريك، مهما كانت الممارسات التي يقدم عليها على الصعيد الداخلي.

وعليه فان الإسلام السياسي سيظل قوة اجتماعية مؤثرة في السياسات الإقليمية في الدول العربية، وهذا ما يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى عدم وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، وفي هذا الصدد رؤية رئيس تحرير "مجلة تايم" الذي ينصح في كتابه "سفر اسيا" الحكومة الأمريكية أن تنشئ في البلاد

[1] روبرت ساتلوف،" فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع"، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd، (2018/05/23).

الإسلامية دكتاتوريات عسكرية للحيلولة دون عودة الإسلام إلى السيطرة على الدول الإسلامية وبالتالي الانتصار على الغرب وحضارته واستعماره[1].

[1] عبد الوهاب محمد الجبوري، "الإسلام في الخطاب السياسي الأمريكي"، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/42791.html، (2018/05/23).

المبحث الثالث: آثار و انعكاسات التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية

لقد كان تعزيز الديمقراطية في العالم العربي هدفاً رئيسياً للسياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ظل إدارة بوش منذ أحداث سبتمبر 2001، من حيث إضفاء الطابع الديموقراطي على العالم العربي، كأداة هامة في "الحرب على الإرهاب". بدأت الولايات المتحدة في وضع عدد من السياسات التي تزعم أنها شجعت الإصلاح، لكن ما هو تأثير المبادرات الأمريكية؟ وما هي انعكاسات التدخل الأمريكي في العالم العربي؟ نتناول خلال هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: آثار توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

كان لأحداث سبتمبر2001 دور في إعادة تشكيل السياسة الامريكية، ومن ثم التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي، لهذا تم تقسيم العالم الى صنفين لا ثالث لهما، فأما ان تصطف الدول مع الولايات المتحدة او تتخذ طريق المواجهة ضدها، ولهذا فمن ليس مع أمريكا فهو ضدها.

فأصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب الاوحد عالميا فأخذت تتربع على عرش السياسة الدولية وبدون منافسة ،ولهذا كانت احداث سبتمبر، استثمارا امريكيا لتصفية حساباتها مع دول صنفتها بمحور الشر وبالشكل الذي يخدم مصالحها وليس بالهدف الاساسي الخاص بمحاربة الارهاب، اذ تريد صياغة جديدة للسياسة الدولية وذلك من خلال تحقيق اهدافها اولا مستغلة الحرب العالمية على الارهاب ،لهذا نراها تشن حروبا بناءا على تلك الفرضية .

ان توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وما تلاها من تدخلات في شؤون الدول واحتلال بعض الدول، اثرت بشكل او بأخر على شكل العلاقات مع الولايات المتحدة والعالمين الاسلامي والعربي[1]، من خلال السيطرة

[1] محمد كريم الخاقاني، "السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط والإرهاب"، في: http://democraticac.de/?p=4260، (2018/05/23).

الدكتاتورية على مقدرات الشعوب العربية ولهذا تشجعت امريكا على اتخاذها مسرحا للحرب ضد ما أسمته الارهاب وبذلك تكون نقطة انطلاق للمشروع الامبراطوري الأمريكي.

في عهد الرئيس بوش الابن ،استغلت الولايات المتحدة الامريكية الفرصة بالسيطرة على العالم وخلق اوضاع اقليمية وبما يخدم توجهات واهداف السياسة الخارجية الامريكية، وفي سبيل ذلك فالسياسة الامريكية تدفع باتجاه استخدام القوة العسكرية لتحقيق غاياتها، واهدافها العليا وامنها القومي، فكانت بداية لحرب طويلة للقضاء على دول تسهم في اشاعة الفوضى والارهاب، فعليه تم استغلال موضوعات حقوق الانسان والديمقراطية كذرائع للتدخل في سياسات تلك الدول والولوج في داخلها لتحقيق اهدافها وبمساندة دولية واسعة بحكم انفرادها بالقيادة العالمية دون منازع لهذا نراها قد شنت اولى حروبها الطويلة على الارهاب.

إضافة الى ما تم ذكره، فقد شهدت توجهات السياسة الخارجية الامريكية اختلافات في عدة اتجاهات منها:[1]

- أصبح الامن الدولي أحد اهم اهداف السياسة الخارجية الامريكية باعتبار ان الامن الأمريكي لن يتحقق الا في مجتمع دولي؛
- إعادة تشكيل التحالفات الدولية وعلاقات الولايات المتحدة الخارجية والتأكيد على مساندتها في حربها ضد الإرهاب؛
- الاهتمام بالشؤون والسياسات الداخلية لبعض الدول من اجل مساندتها في محاربة الإرهاب على حساب موضوعات داخلية.

[1] عبد الرحيم عرقان، "السياسة الخارجية الامريكية بعد 11 سبتمبر"، في: http://www.alrai.com/article/538116 ، (2018/05/24).

ومن خلال هذه الاتجاهات المذكورة، فقد شهدت البيئة الدولية منذ الاستراتيجية الامريكية للحرب على الإرهاب، عددا من التفاعلات الدولية قدرا من التحول في السياسة الخارجية لبعض الدول، خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأمريكي في العالم العربي

التدخل الأمريكي التعسفي بكل مظاهره و أنواعه تنامى بشكل كبير في مختلف بقاع العالم، خاصة العالم العربي، وأضحت الأمم المتحدة آلية تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية التعسفية، بدل تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و بذلك تنامت المنازعات و الحروب ومختلف أوجه الاستخفاف بقواعد الشرعية الدولية.

من انعكاسات التدخل الأمريكي في العالم العربي، ظهور بوادر تقسيم جديد للدول الوطن العربي، وفي الدول المجاورة، منها كردستان العراق، لا يخفى ان إسرائيل ضالعة في عملية تقسيم الأقطار العربية وتفتيتها الى كيانات عرقية او طائفية من اجل ضمان بقائها واستمرار وجودها في الوطن العربي، ومن المعلوم ان الطائفية التي خلقها الاحتلال الأمريكي في العراق هي التي مهدت للتدخل الإيراني فيه، اذ تعمدت السياسة الامريكية غض الطرف عن تورط ايران في العراق لتستعمل ذلك ورقة ضغط على الكيانات العربية خاصة الخليجية ولابتزازها، بذريعة الدفاع عنها ضد التهديد الإيراني.[1]

لقد خلف التدخل الامريكي في الدول العربية واحتلال بعضها اكبر حركة لجوء، مما اوجد ضغطا اجتماعيا واقتصاديا لدى بعض الدول، مما يولد حالة عدم الرضا بين الشعوب، اضافة الى اعاقة الاستقرار في الدول المستقبلة للاجئين مثل الاردن، هذا من الناحية السلبية، اما من جانب آخر لم تتحول قضية اللاجئين الى خطر امني، حيث لم ينقلوا اللاجئون العراقيون معهم العنف والصراعات الطائفية والسياسية الى الدول المجاورة، لكن بعض التقارير لا

[1] محمد شركي، "من تداعيات الاحتلال تقسيم جديد لأقطار الوطن العربي"، في: http://www.oujdacity.net/internationale-article-121069-ar/، (2018/05/24).

تستبعد خطر انتشار الصراع في الدول المجاورة من طرف اللاجئين العراقيين خاصة في حالة زيادة تشتت و انقسام العراق، نظرا لان العراقيين الموجودين خارج العراق يوجهون دعمهم للجماعات العراقية، اذ يتم تجنيدهم للمقاومة لتمديد المساعدة للمقاتلين[1].

[1] إلهام سيف، "الشرق الاوسط بعد الاحتلال"، في: http://www.siyassa.org.eg/News/1570.aspx، (2018/05/24).

الخـاتمـــــــة

الخاتمة

ان المتتبع للسياسة الخارجية الامريكية، وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، يجدها تسير في خط تصاعدي نحو السيطرة والهيمنة على دول العالم اجمع وتحت مسميات ومصطلحات عديدة، تدل دلالة واضحة على النزعة التوسعية في السياسة الامريكية تجاه الاخرين، وباي وسيلة كانت.

وقد استخدمت الإدارة الامريكية المتعاقبة وسائل شتى سياسية واقتصادية واستخباراتية وعسكرية، من اجل تحقيق هذا الهدف، وهو مصالح الولايات المتحدة الامريكية الحيوية في العالم.

يمكن القول ان اخطر ما كشفت عنه احداث 2001/09/11 هو تلك الطاقة الهائلة من الكراهية للولايات المتحدة الامريكية و الاقبال على الموت في سبيل الحاق اكبر ضرر و للحد من غطرستها و جبروتها الذي كانت من ويلاتها شعوب كثيرة و في مقدمتها الشعب العربي، و على الأخص الشعب الفلسطيني و حسب "تشومسكي" فانه يصف اعتداء سبتمبر بالجريمة لم يؤكد على ان واشنطن قد قامت بالشيء نفسه في نيكاراغوا ، حيث شنت الحرب على هذا البلد بصفة غير قانونية و غرزتها بحرب اقتصادية شرسة، و هي بذلك تكون خرقت القانون الدولي و لم تحترم قانونها المعرف بالإرهاب .

غير انه و في المقابل ، فقد جاءت احداث 2001/09/11 كاستجابة لتوسيع و تطبيق ما تطمح اليه أمريكا، حيث علت هذه الاحداث بالمخططات الاستراتيجية الامريكية، و أصبحت الولايات المتحدة الامريكية الامر الناهي في العالم، و ان الذين أهانوا الولايات المتحدة الامريكية في عقوداتها سيحاربون، و من ليس معهم فهو بالتأكيد ضدهم، و هذا ما فندته مقولة الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش حين قال: " من ليس معنا فهو ضدنا" قاصدا الدول الغير المتعاونة في محاربة الإرهاب ، و كان الإرهاب كان وليد يوم 2001/09/11 ، و ان بلدان العالم و مدنها لم تعرف الماسي و الدمار الا نيويورك و واشنطن.

ان حماية الامن القومي الأمريكي بإعلان الحرب على الإرهاب ، ما هي الا فرصة ثمينة استغلتها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية تحت غطاء مكافحة الإرهاب ، متناسية بذلك ان شعوبا قد عانت و قاست ويلات الإرهاب في وقت كانت فيه الإدارة الامريكية تتعامل مع الإرهاب الدولي وفق ما تمليه عليها مصلحتها الحيوية ، فهي دعمت في فترة من الفترات الانظمة الديكتاتورية القمعية الموالية لها ، بل دعمت عن طريق استخباراتها المركزية حتى عصابات التخريب و عصابات تهريب المخدرات في امريكا اللاتينية، بداعي حماية مصالحها الاستراتيجية، هي مازالت اليوم تساهم في ابادة الشعب الفلسطيني بدعمها لحكومات الكيان الصهيوني ، و تزويدها لإسرائيل بالات الموت و الدمار في محاولات لإخماد الانتفاضة الفلسطينية ، و الاكثر من ذلك هو سعيها لتصنيف تنظيمات المقاومة كالجهاد الاسلامي و حركة حماس كتنظيمات ارهابية، في حين تعط الشرعية للإرهاب الاسرائيلي .

ان تبني استراتيجية امنية جديدة بعد احداث 2001/09/11 ، غير الى حد كبير مسار و ادوات السياسة الخارجية الامريكية، و ان الادارة الامريكية نفسها سعت الى وصف و تحليل هذا التغيير من خلال كتابات و تصريحات مهمة صدرت عن كبار مسؤولي الادارة الامريكية ، و من ضمنها تصور جديد لمبادئ الامن القومي الامريكي ، الذي اعطى صورة معقدة للسياسة الخارجية الامريكية يصعب على الغير فهمها ، فقد ساهمت تلك الاحداث في اضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستقراء بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة الامريكية و تكريس نظام القطبية الاحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، و لكنه بقي بسبب افتقاره للشرعية غير قادر على الافصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر .

ان التوجه الامريكي الجديد لحماية امنه القومي و مصالحه، و تبني استراتيجية الهجمات الوقائية التي تضمنتها وثيقة الامن القومي الصادرة في عام 2002، و التي منحت الولايات المتحدة الامريكية بموجبها الحق لنفسها في اعلان الحرب ضد اي دولة تعتقد انها يمكن ان تمثل خطرا محتملا عليها في المستقبل لكن تبني هذه الاستراتيجية يجعل من الولايات المتحدة الامريكية تتجاهل اسلوب حل الازمات بالوسائل الديبلوماسية و السياسية، و تعتمد فقط على

الوسائل العسكرية لتكون الحرب بديلا للسياسة ، ما يدفع دولا اخرى الى تبني المنطق نفسه، و بالتالي فهذا سيهدد الاستقرار الاقليمي و العالمي.

ان الغزو الامريكي للعراق كان الهدف منه السيطرة على منابع النفط، فالحجج و المبررات التي ساقتها الادارة الامريكية لتبرير حربها غير المشروعة عليه و احتلاله عام 2003، لم تكن مقنعة فامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لم تستند الى ادلة قوية، و تقررها فرق التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة بل استندت الى اكاذيب و تلفيقات معتمدة من جانب رموز هذه الادارة، اما المبرر الخاص بتغيير نظام الخصم الديكتاتوري في العراق و اقامة نظام ديمقراطي حر، فانه يعد خروجا عن القانون الدولي الذي ينص صراحة على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، و الاليات السياسية و العسكرية و الاقتصادية تصب في النهاية في اطار خدمة هدف اكبر و اكثر اهمية من المنظار الاستراتيجي الامريكي، و هو تعزيز الهيمنة الامريكية على الساحة الدولية.

يبقى ان نقول ان السياسة الخارجية الامريكية هي سياسة توسعية، وان احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اكدت على ان جوهرها هو تحقيق المصلحة القومية للبلاد وذلك على حساب الدول الاخرى.

فاذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى حماية قيمها وامنها ومصالحها، فان ذلك ليس على حساب الشعوب الاخرى، كما انه لا بد لها من اعادة النظر بجدية في سياستها اتجاه الاخرين، لان الكثير من الامبراطوريات العظمى صعدت صعودا بارزا ومارست هيمنتها على العالم ثم ما لبثت ان لحقتها عوامل التفكك والانهيار والزوال.

المراجـــــع

قائمة المراجع

المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الدستور الأمريكي.

الكتب

1. احمد النعيمي، السياسة الخارجية (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2011).
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط 4، 1985).
3. امين المشابقة، سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
4. أيمن محمود السيسي، أمريكا وحركات الإسلام السياسي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018).
5. جون ل. اسبوزيتو، ترجمة: قاسم عبده قاسم، التهديد الاسلامي خرافة ام حقيقة (القاهرة: دار الشروق، ط.1، 2001).
6. جيروم ا. بارون، ترجمة:محمد مصطفى غنيم، الوجيز في القانون الدستوري: المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، 1998).
7. ريا قحطاني الحمداني، الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: دار العربي للنشر و التوزيع، ط.1، 2011).
8. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11/09/ 2001(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2009).
9. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2010).
10. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري (عمان: دار الشروق، 2008).
11. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2 ،1998.
12. محمد عبد العظيم شيمي، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية (مصر: المكتب العربي للمعارف،2015).

13. محمد نصر مهنا، علم السياسة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997).
14. نصير مطر الزبيدي، دور أجهزة الاستخبارات الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2013).
15. ياسين العيشاوي، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية (الأردن: دار أسامة،2009).

المجلات

1. جارش عادل، "مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 1(2017).
2. محمد مصطفى كمال، "احداث 11 سبتمبر والامن القومي، مراجعة الأجهزة والسياسات، السياسة الدولية"، ع.51، (جانفي 2002).
3. ابراهيم احمد ابوعرقوب، "حرب المعلومات الامريكية على العراق في حرب عام 2003"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م.41، ع. 2، 2014.
4. محمد أحمد، "الغزو الأمريكي -البريطاني للعراق عام "2003، مجلة جامعة دمشق، م.20، ع.4، 2004.
5. حسين توفيق ابراهيم، "علم السياسة وتداعيات الازمة العالمية"، حولية امتي في العالم- مركز الحضارة للدراسات السياسة، ع.5، 2013..

- **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1. أميمة جعفر عمر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، بحث تكميلي لنيل شهادة ماجيستير (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات العليا،2005).
2. بدر الدين بوشامة، الإرهاب الدولي والسياسة الامريكية الجديدة بعد احداث 11سبتمبر2001، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003).
3. جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011).
4. خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009).

5. خير الدين العايب، "الامن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 1995).
6. سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة وجدة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماع، 2002).
7. عبير بهولي، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة حالة لغزو الامريكي للعراق، رسالة ماجستير منشورة (جامعة ال جزائر03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014).
8. على مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
9. لويزة ايت حمادوش، الإسلام السياسي وادارته في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة الماجستير منشورة (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية ولاعلام،2002).

- **المو اقع الإلكترونية**

1. أحمد أحمدي إبراهيم أحمدي، "الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة غزو العراق"، في http://democraticac.de/?p=35606 :، .(15/05/2018)
2. احمد الريماوي، "السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي"، في : http://www.wata.cc/forums/showthread.php?21711، .(10/05/2018)
3. أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة"، في: https://revues.univ-ouargla.dz، .(04/04/2018)
4. أسامة الحدي، "صنع القرار في السياسة الخارجية"، في : https://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890/، .(11/04/2018)
5. أكرام بدر الدين، "أثر السياسة الخارجية على الأوضاع الداخلية"، في: https://alwafd.news (16/04/2018).791934
6. إلهام سيف، "الشرق الاوسط بعد الاحتلال"، في http://www.siyassa.org.eg/News/1570.aspx : ، .(24/05/2018)
7. أهداف التدخل الأمريكي في العراق بين المعلن والخفي، في : http://alwaght.com/ar/News/11125، .(17/05/2018)

8. بات م.هولت، "أهمية دور مستشار الامن القومي في صوغ السياسة الأمريكية"، في-http://www.al : jazirah.com/magazine/02032004/almlfsais3.htm، .(07/05/2018)

9. تقرير لجنة التحقيق في قضية "هاليبرتون" كما نشر، في : http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/421/، .(16/05/2018)

10. جاسم الشمري، احتلال العراق وخطر تداعياته، في : http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5136، .(18/05/2018)

11. حركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر.. خلافات وخلفيات، في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3، .(22/05/2018)

12. روبرت ساتلوف،" فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع"، في-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy : analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd، .(23/05/2018)

13. ريتشارد هاس،" قراءة في كتاب الفرصة"، في : http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/095.htm، .(11/05/2018)

14. زينب عبد العظيم، "الاستراتيجية الامريكية بعد 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية"، في http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view: ،.(07/05/2018)

15. سي آي أي.. عين أميركا على العالم"، في : http://www.aljazeera.net/encyclopedia%2Forganizationsandstructures%2F2015%2F6%2F30%2F، .(08/05/2018)

16. شريف اسماعيل مازن،" توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسى فى النظام الدولى"، في.(10/04/2018) http://democraticac.de/?p=33837 :

17. صون السلم والأمن الدوليين"، في-http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/maintain : international-peace-and-security/، .(05/04/2018)

18. عادل عبد الله المطيري، "قراءة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، في : https://arabi21.com/story/1065786/، .(08/05/2018)

19. عادل عبد الله المطيري، "قراءة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، في : https://arabi21.com/story/1065786، .(19/05/2018)

20. عبد الحكيم سليمان وادى،" الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286384.html، .(06/05/2018)

21. عبد الرحمن محمد فرحانة، "هل فشلت تجربة الإسلاميين في الحكم ؟"، في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/10/16/، .(22/05/2018)

22. عبد الرحيم عرقان، "السياسة الخارجية الامريكية بعد 11سبتمبر"، في : http://www.alrai.com/article/538116، .(24/05/2018)

23. عبد الرؤوف بني عطا، "الارهاب والحرب على الارهاب صناعة امريكية بامتياز لمحاربة الاسلام"، في : http://www.hizb.net/?p=5624، .(20/05/2018)

24. عبد الوهاب علي مؤمن، "ملامح المشهد السياسي و الاقتصادي و الأمني في الصومال"، في : http://mogadishucenter.com/2016/12، .(09/04/2018)

25. عبد الوهاب محمد الجبوري، "الإسلام في الخطاب السياسي الأمريكي"، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/42791.html، .(23/05/2018)

26. عبد الوهاب محمد الجبوري، أبرز نظريات ورؤى الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، http://defense-arab.com/vb/threads/70864/، تاريخ الدخول 2018/05/06.

27. عدنان الهياجنة، "العلاقات العربية - الأمريكية.. المصالح والمبادئ"، في : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-9132-9b260114faa3، .(15/05/2018)

28. فايق حسن جاسم الشجيري، "البيئة والأمن الدولي "،في : https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm، .(06/04/2018)

29. محمد الأمين بن عائشة، "الحرب العالمية على الإرهاب أكذوبة القرن"، في : http://democraticac.de/?p=16339، .(10/05/2018)

30. محمد العضاضي، "النظام السياسي الأمريكي"، في http://www.elsyasi.com/articles/708 :، .(04/05/2018)

31. محمد شركي، "من تداعيات الاحتلال تقسيم جديد لأقطار الوطن العربي"، في : http://www.oujdacity.net/internationale-article-121069-ar/، .(24/05/2018)

32. محمد كريم الخاقاني، "السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط والإرهاب"، في : http://democraticac.de/?p=4260، .(23/05/2018)

33. محمد مكليف، "منظور الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"، في :
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10759، .(08/05/2018)
34. مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، "وسائل السياسة الخارجية"، في :
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html، .(10/04/2018)
35. مروان محمد حج محمد، "الامن في العلاقات الدولية "، في-http://political :
encyclopedia.org/dictionary،.(20/03/2018)
36. معتز الخطيب، "تجديد الخطاب الديني بعد 11سبتمبر: جدل ديني وسياسي"، في :
http://www.almultaka.org/site.php?id=297&idC=2&idSC=5، .(21/05/2018)
37. منير الماوري، "صناعة السياسة الخارجية الأميركية"، في :
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/8/28، .(07/05/2018)
38. موسوعة الجزيرة، "الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية"، في :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/12/23/،.(15/05/2018)
39. موسوعة الجزيرة، "مجلس الأمن القومي الأمريكي"، في :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/30/،
(07/05/2018).
40. موسوعة الجزيرة، في :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/4/28/،
(07/05/2018).
41. موسوعة الحرة ويكيبيديا، دور مجلس الأمن القومي، في/https://ar.wikipedia.org/wiki :،
(07/05/2018).
42. موسوعة المقاتل، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمواجهة الإرهاب" ،في :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec09.doc_cvt.htm،
(10/05/2018).
43. نبيل ابراهيم، "هل نجحت امريكا من تحقيق اهدافها من احتلالها للعراق؟!"، في :
http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0710/nabil3_270710.htm،(19/05/2018)

44. نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، في: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2013-dafatir/1527-1990-2012، 08/05/2018)).

الفهرس

الفهرس:

المحتويات	رقم الصفحة
شكروعرفان **إهداء** **خطة البحث**	
المقدمة	01
الفصل الأول: تأطير نظري وقراءة مفاهيمية للسياسة الخارجية والأمن في العلاقات الدولية	09
المبحث الأول: السياسة الخارجية قراءة مفاهيمية	10
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية وأهميتها	10
المطلب الثاني: محددات الممارسة في السياسة الخارجية	13
المبحث الثاني: الأمن بين تعدد التعاريف وتطور المفاهيم	20
المطلب الأول: تعريف الأمن وخصائصه	20
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن وأبعاده الكبرى في المشهد الدولي	24
المبحث الثالث: الأمن والسياسة الخارجية: قراءة في العلاقة والتأثير	29
المطلب الأول: تأثير الأمن على السياسة الخارجية	29
المطلب الثاني: أثر وأهمية الفعل الدبلوماسي للسياسة الخارجية في مواجهة التهديدات الأمنية	31
الفصل الثاني: البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية بعد 2001/09/11	35
المبحث الأول: مكانة الأمن في النظام السياسي الأمريكي	36
المطلب الأول: النظام السياسي الأمريكي قراءة تعريفية ومفاهيمية	36
المطلب الثاني: أهمية الأمن في الخطاب السياسي الأمريكي	39
المبحث الثاني: هياكل وأجهزة صنع السياسة الأمنية في الإدارة الأمريكية	43
المطلب الأول: وزارة الدفاع الأمريكي ومجلس الأمن القومي	43
المطلب الثاني: CIAوFBI وباقي الأجهزة	46
المبحث الثالث: العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 2001	50
المطلب الأول: أهمية ومكانة الأمن لدى صانع القرار السياسي الأمريكي	50
المطلب الثاني: رؤية صانع القرار للقضايا الأمنية والتهديدات الخارجية وآليات مواجهة	53
الفصل الثالث: التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد أحداث 09/11	60
المبحث الأول: غزو العراق 2003 وخطاب مكافحة الإرهاب	61
المطلب الأول: أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق	61
المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق	66

المبحث الثاني: الخطاب الأمريكي وغايته في القضاء على الإسلام السياسي	71
المطلب الأول: التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية والإسرائيلية	71
المطلب الثاني: العلاقة بين أمريكا والحركات الإسلامية	74
المبحث الثالث: آثار وانعكاسات التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية	79
المطلب الأول: آثار التوجهات السياسة الخارجية	79
المطلب الثاني: انعكاسات التدخل الأمريكي في العالم العربي	81
الخاتمة	83
قائمة المراجع	86
الفهرس	93